المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية اللغة العربية بجرجا

(جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية)

١٤ - ١٥ شوال ١٤٤٦هـ / الموافق : ١٣ - ١٤ أبريل ٢٠٢٥م

الفَنْقَلَةُ فى شَرْحِ خالدٍ الأَزْهَرِىِّ عَلَى العَوامِلِ المائَةِ للْجُرْجانِىِّ، والفِكْرُ النَّحْوِىُّ فيها

Al-Fanqla in the explanation of Khaled Al-Azhari on the hundred factors of Al-Jurjani, and the grammatical thought in them

✍ بقلم الدكتور

الفاتح محمد محمد إبراهيم

مدرِّسِ النَّحْوِ والصَّرْفِ والعَروضِ بكلِّيَّةِ الآدابِ فى جامعةِ سوهاج ـ

جمهورية مصر العربية

العدد الثاني

الفَنْقَلَةُ فى شرحِ خالدٍ الأَزْهَرِىِّ عَلَى العَوامِلِ المائةِ للْجُرْجانِىِّ، والفِكْرُ النَّحْوِىُّ فيها

الفاتح محمد محمد إبراهيم،
قسم النَّحْوِ والصَّرْفِ والعَروضِ بكلِّيَّةِ الآدابِ فى جامعةِ سوهاجَ ـ جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني : alfatehinsan@gmail.com

الملخص

هذا بحثٌ فى النحو، يناقشُ جانبًا من الفكر النَّحْوى عند واحد من أهمِّ النُّحاة المتأخرين؛ وهو خالد الأزهرىُّ المتوفَّى سنةَ خمْسٍ وتسعمائةٍ من الهجرة، وهو من أعلام مدينة "جَرْجا" العريقة. وعنوان البحث "الفَنْقَلَةُ فى شرح خالد الأزهرىِّ على العوامِلِ المائةِ للجُرْجانىِّ، والفكْرُ النَّحْوىُّ فيها".

والفَنْقَلَةُ، من المصطلحات المنحوتة، وتدلُّ على قول المؤلِّفين: فإنْ قلتَ كذا، قلتُ كذا... وما يُشْبِهُ هذا. وهو بابٌ خِصْبٌ للافتراض والمناقَشة، وهو وسيلة من المؤلِّف لصياغةِ أفقٍ من التواصلِ الفكرىِّ مع قُرَّائه.

ويتتبعُ البحثُ بعضَ "الفنقلات" الواردةِ فى شرح الأزهرىِّ على العوامِلِ المائةِ، ويناقشُ المسائلَ التى أوردَها الأزهرىُّ، وبعضُها مسائلُ متعلِّقةٌ بألفاظِ مَتْنِ العوامِلِ المائةِ نفسِه؛ إذْ يعتمدُ الشارحُ أحيانًا أسلوبَ الفَنْقَلَةِ لتعليلِ ما ورَدَ عن الجُرْجانىِّ من ترتيبِ مباحثِ المَتْنِ ومسائلِه وفى اختيارِه بعضِ الألفاظِ. ولا تقتصرُ "الفَنْقَلَةُ" على هذا؛ فالأزهرىُّ فى شرحه يستطردُ فى مناقَشةِ بعضِ المسائلِ، ويقدِّمُ الاستشكالاتِ التى قد تطرأُ على ذهن القارئ؛ ويجيب عنها. وتظهرُ شخصيَّةُ الأزهرىُّ العلمية واختياراتُه من هذه المسائلِ الافتراضيَّةِ.

وتظهرُ أهمِّيَّةُ هذا البحْثِ فى عنايتِه بموضوعٍ نَحْوىٍّ ثرىٍّ بالمناقَشاتِ والافتراضاتِ التى تفتحُ أمامَ الدارسِ آفاقًا للنَّظَرِ، ومعرفة بعض طرائق العلماء فى التعامل مع المسائل العلمية بتوليد الأفكار، وافتراض الإشكالات والبحث عن إجاباتٍ لها. ثمَّ إنَّ هذه الطريقةَ العلميَّةَ يحتاجُ إليها المعلِّمون فى تدريس النحو وغيره، بافتراض المسائل التى قد تطرأ على ذهن الطالب، ثم محاولة الإجابة عنها؛ مما يُسْهِمُ فى إنْماءِ العقْلِ النقدىِّ المفكِّرِ.

الكلمات المفتاحية: خالد الأزهرىُّ، أعلامُ جَرْجا، الجُرْجانىُّ، الفَنْقَلَةُ، العواملُ النَّحْويَّةُ، الإعرابُ.

Al-Fanqla in the explanation of Khaled Al-Azhari on the hundred factors of Al-Jurjani, and the grammatical thought in them

Al-Fateh Muhammad Muhammad Ibrahim
Department of Grammar, Morphology and Presentations at the Faculty of Arts at Sohag University, Arab Republic of Egypt.
Email: alfatehinsan@gmail.com

Abstract:

This research in grammar, discusses part of the grammatical thought when one of the most important late grammarians, Khaled Al-Azhari, who died in the year five and nine hundred of the Hijra, and is one of the flags of the ancient city of "Girga". And the title of the research "Al-Fanqla in the explanation of Khaled Al-Azhari on the hundred factors of Al-Jurjani, and grammatical thought in them."

The Fangola, one of the carved terms, indicates the authors" saying: If I say so-and-so, I say so-and-so... And what is like this. It is a fertile door for assumption and discussion, and it is a means of the author to formulate a horizon of intellectual communication with his readers.

The research follows some of the "Fangulat" contained in the explanation of Al-Azhari on the hundred factors, and discusses the issues mentioned by Al-Azhari, and some of them are issues related to the words of the text of the hundred factors itself; Al-Fanqla is not limited to this; Al-Azhari in his explanation goes on to discuss some issues, presents the problems that may arise in the mind of the reader, and answers them. Al-Azhari"s scientific personality and choices emerge from these hypothetical issues.

The importance of this research appears in its attention to a grammatical topic rich in discussions and assumptions that open up prospects for the student to look, and to know some of the methods of scientists in dealing with scientific issues by generating ideas, and assuming problems and searching for answers to them. Moreover, this scientific method is needed by teachers in teaching grammar and others, assuming the issues that may arise in the student"s mind, and then trying to answer them, which contributes to the development of the thinking critical mind.

Keywords: Khaled Al-Azhari, Flags of Girga, Al-Jurjani, Al-Fangola, Grammatical factors, Syntax.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه، ربِّ يسِّرْ وأعِنْ، وبعدُ؛ فهذا بحث بعنوان: "**الفَنْقَلَةُ فى شرح خالد الأزهرىِّ على العوامل المائةِ للجُرْجانىِّ، والفكْرُ النَّحْوىُّ فيها**".

أهمِّيَّةُ البحث: تأتى أهمِّية هذا البحث من عدَّة جهات؛ الأولى لأهمِّيَّة المتن المشروح والقيمة العِلمية لمؤلِّفِه، وهو "العوامل المائة لعبد القاهر الجُرْجانىِّ". والثانية لأهمِّيَّة الشرح نفسِه وقيمةِ الشارح العلمية، إذ إنَّ خالدًا الأزهرىَّ من أهمِّ النُّحاةِ المتأخرين بالمدرسة المصرية التى كان لها دورٌ بالغٌ فى الحفاظ على التراثِ النَّحْوىِّ وإثرائه. والجهة الثالثة أنَّ أهمَّيَّةَ البحْثِ تأتى من أهمَّيَّةِ الموضوعِ نفسِه؛ فالفَنْقَلَةُ وسيلةٌ من وسائل التعليم، غزيرةُ الفائدة؛ إذْ تقومُ على الأسئلة الافتراضية والجواب عنها؛ مما يشْحَذُ ذِهْنَ المُتَلَقِّى، وينمِّى عندَه مهارةَ النَّقْدِ العلمىِّ، والقدرةَ الجدليَّة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى لفت أنظار الباحثين إلى هذا الجانبِ الجدَلِىِّ عند الأزهرىِّ، مع تتبُّع كثيرٍ من مواضعِ الفَنْقَلَةِ فى شرحِه المذكورِ، وتحليل آراء الأزهرىِّ ومناقشتها، وكذلك تنبيه الدارسين والمعلِّمين إلى هذه الطريقة العلمية عند القدماء لإمكان الاستفادة منها فى التصنيف والتدريس.

حدود البحث: يقتصرُ البحثُ على ما ورد من أسلوب الفنقلة فى شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة، مع الإفادة من مصادر النحو التراثية فى تحريرِ مسائلِ الفَنْقَلَةِ المذكورة بالشرح ومناقشتِها.

وقد حظِىَ الشرحُ المذكورُ –على حدِّ علم الباحث– بالنشر فى ثلاث مكتبات؛ أولُها بتحقيق: البدراوى زَهران، نشر: دار المعارف بالقاهرة. والثانية مكتوبٌ عليها: دراسةُ وتعليق: عادل عبد المنعم أبو العباس، نشر: دار الطلائع بالقاهرة، ٢٠١٦م. والثالثة بتحقيق: محمد حسن عثمان، نشر: دار الصَّفْوة بالقاهرة، الطبعة

الثانية بتاريخ ٢٠٢٣م. والنسخة الأخيرة هى التى اعتمدتُ عليها؛ حيث يظهر الجهد المبذول فيها والتدقيق والإضافات التى بالهامش، مع قلَّةِ الأخطاء.

منهج البحث: المنهج المعتمَد فى البحث هو "الوصفى التحليلى".

وقد اختار الباحثُ نماذجَ من المسائل الواردة بطريقة الفَنْقَلَةِ عند الأزهرى، مع تحليلها ومناقشتها، بالرجوع إلى كلِّ مسألةٍ من مظانِّها عند النَّحْوِيِّين. وحرَصَ الباحثُ فى اختيارِه مسائل الفنقلة على أن تكون من أبوابٍ مختلفةٍ، وأن تمثِّلَ الأهدافَ المقصودةَ من مباحثِ الدراسة.

الدراسات السابقة: لا يوجد دراسة علمية سابقة –على حدِّ علم الباحث– لفنقلات الأزهرى فى شرحه على عوامل الجرجانى، وعلى حدِّ اطلاعى لم أجد دراسة علمية حول شرح خالد الأزهرى على العوامل رغم ثراء الموضوعات فيه، بخلاف كتابه "التصريح بمضمون التوضيح" الذى اهتمَّ به عدد من الباحثين. أمَّا أسلوبُ "الفَنْقَلَةِ" نفسه عند التراثيين فقد وُضِعَ فيه بعض الدراسات والأبحاث(١).

خُطَّةُ البحث: يبدأ البحث بمقدمة، فتمهيد مختصر فيه ترجمة موجَزة للجُرجانىِّ والأزهرىِّ، وتعريف بمتن العوامل المائة وشرح الأزهرى عليه، وكذلك تعريف بمفهوم الفنقلة، ومفهوم العامل فى اصطلاح النَّحْوِيِّين. ثم ثلاثة مباحث على النحو الآتى:

المبحث الأول: بعض فنقلات خالد الأزهرى حول ألفاظ متن العوامل المائة وترتيب مباحثه.

المبحث الثانى: بعض فنقلات الأزهرىِّ فى المسائل التى ذكرها فى شرحه على متن العوامل المائة.

المبحث الثالث: اختيارات خالد الأزهرى وفكره النَّحْوى فى الفَنْقَلاتِ.

ثم خاتمة بها أهمُّ النتائج والتوصيات، فقائمة بالمصادر والمراجع.

((١) منها: الفنقلة فى كتاب سيبويه، لأحمد على حيَّاوى، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، بكلية التربية "قسم اللغة العربية"، بالجامعة المستنصرية فى دولة العراق، بتاريخ ٢٠١٧م.
وأسلوب الفنقلة عند ابن هشام الأنصارى فى حاشيته الكبرى، لياسمين ضرار جاسم، بحث منشور بمجلَّة الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة بالعراق، مج٥، ٢٠٢٣م. وغيرهما.

التمهيد

ويشتمل التمهيد على ترجمة موجزة لعبد القاهر الجُرْجانى ولخالد الأزهرى، وتعريف بكتابيهما، وتعريف بمفهوميْنِ أساسيَّيْنِ فى الدراسة، وهما: الفَنْقَلَةُ والعاملُ.

المطلب الأول "التعريف بالمؤلِّفَيْن والمؤلَّفَيْن":

أولًا: ترجمة عبد القاهر الجُرْجانىِّ: هو عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر الجُرْجانى. وصفه التاجُ السُّبْكىُّ بالنَّحْوىِّ، المتكلِّمِ على مذهب الأشْعرىِّ، الفقيهِ على مذهب الشافعىِّ. وذكرَ أنَّه "أخذ النحوَ بجُرْجانَ عن أبى الحُسين محمد بن الحسن الفارسىِّ، ابنِ أختِ الشيخ أبى علىٍّ الفارسىِّ؛ وصارَ الإمامَ المشهورَ، المقصودَ من جميع الجهات، مع الدين المتين والورَع والسُّكون"(١).

ومن مصنَّفاته: كتاب "المُغْنى فى شرح الإيضاح" فى نحو ثلاثين مجلَّدًا، وكتاب "المقتصِد فى شرح الإيضاح" أيضًا ثلاث مجلَّدات، وكتاب "إعجاز القرآن الكبير" و"إعجاز القرآن الصغير"، و"العوامل المائة"، و"المِفْتاح"، و"شرح الفاتحة"...إلخ(٢).

وكانت وفاتُه "رحِمه الله" سنة إحدى وسبعين، وقيل: أربع وسبعين وأربعمائة(٣).

ثانيًا: تعريف بمتن العوامل المائة: من المتون النَّحْويَّة المشهورة، وهو مَتْنٌ مُخْتَصَرٌ يجمعُ عواملَ الإعراب؛ اللفظيةَ والمعنويةَ، أمَّا اللفظية فتنقسم فيه إلى سماعيَّةٍ، وعددُها واحدٌ وتسعونَ عاملًا، وقياسيةٍ وعددُها سبعةٌ؛ وأمَّا المعنويَّةُ فعاملانِ اثنانِ.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السُّبْكى ٥/ ١٤٩.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للتاج السُّبْكى ٥/ ١٥٠، وراجع: إنْباهُ الرُّواة على أَنْباه النُّحاة للقِفْطى ٢/ ١٨٨، ١٨٩، وبُغْية الوُعاة فى طبقات اللُّغَويين والنُّحاة للسُّيوطى ٢/ ١٠٦.

(٣) المراجع السابقة.

ويكفى لبيان قيمة هذا المتن عنايةُ العلماء به بالشرح والتعليق والإعراب وغير ذلك؛ ومنها ما ورد فى "كَشْفِ الظنون":

-شرح حاجى بابا الطُّوسى.

-شرح لبدر الدين العَيْنى "ت. ٨٥٥هـ".

-وشرح طاشكبرى زاده "ت. ٩٦٨هـ".

-تعليق عليه للشَّريف الجُرجانى "ت. ٨١٦هـ".وغيرها(١).

وقد ذكرَ بروكلمان ستَّةً وثلاثين شرحًا لهذا المتن، وتسْعَ منظوماتٍ له(٢). وهذه الشروح والمنظومات ترجع إلى عصورٍ مختلِفةٍ؛ ممَّا يدلُّ على مدى اعتناء العلماء بهذا المتن، ومكانتِه فى التراث النَّحْوى.

ثالثًا: ترجمة خالد الأزهرى: ذكر شمسُ الدينِ السَّخَاوىُّ فى ترجمتِه أنَّه: "خالدُ بنُ عبْدِ اللهِ بنِ أبى بكْرِ بنِ محمَّدِ بنِ أحْمَدَ، الجَرْجِىُّ، الأزهرىُّ الشافعى، النَّحْوى، ويُعرَف بالوقَّاد. وُلِد تقريبًا سنة ثمانٍ وثلاثينَ وثمانمائةٍ بـ"جَرْجَةَ" من الصعيد، وتحول وهو طفلٌ مع أبويه إلى القاهرة؛ فقرأ القرآنَ والعُمْدةَ ومُخْتصَرَ أبى شُجاعٍ، وتحوَّلَ إلى الأزهر..."(٣). وذكر ابنُ العماد أنَّه "اشتغل بالعلم على كِبَرٍ، قيل: كان عمرُه ستًّا وثلاثين سنة، فسقطت منه يومًا فتيلةٌ على كُرَّاسِ أحدِ الطَّلَبَةِ؛ فشتمَه وعَيَّرَه بالجهل؛ فترك الوِقادةَ وأكبَّ على الطلب، وبرَعَ وأشْغَلَ الناسَ..."(٤). وهذه الحكاية لم يذكرها السَّخاوىُّ -وهو المعاصر له- بل إنَّ ظاهرَ كلام السَّخَاوىِّ يدلُّ على خلاف ذلك؛ فقد ذكر -كما تقدَّمَ- أنَّه طلبَ العلْمَ فى صِباه. وإذا صحَّ ما ذكر ابنُ العِماد فمن المحتمَل أن يكون قد انقطع عن العلم فترةً، ثم كانت واقعةُ سقوطِ الفتيلِ سببًا فى عودتِه إليه.

---

(١) انظر: كشف الظنون عن أسامى الكتُب والفنون لحاجى خليفة ٢/ ١١٧٩، ١١٨٠.

(٢) راجع: تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان ٥/ ٢٠٠: ٢٠٥.

(٣) الضَّوْء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السَّخَاوى ٣/ ١٧١، ١٧٢. وضبطُ مدينة "جَرْجَة" بفتح الجيمين، هكذا وجدتُ فى "مُعْجَمِ البُلدانِ لياقوت الحَمَوِىِّ" انظره: ٢/ ١١٩.

(٤) شَذَراتُ الذَّهبِ فى أخبارِ مَنْ ذهب لابن العِمادِ الحَنْبَلِىِّ ١٠/ ٣٨، ٣٩.

وأمَّا مصنَّفاتُه؛ ففيها يقول ابنُ العِماد: "وصنَّفَ شرْحًا حافلًا على "التوضيح" ما صُنِّفَ مثلُه، و"إعرابَ ألفيَّةِ ابنِ مالك"، وشرحًا على "الجُرُومِيَّةِ" نافعًا، وآخرَ على "قواعد الإعراب" لابن هشام، وآخرَ على "الجَزَرِيَّةِ" فى التجويد، والمقدمةَ الأزهريةَ وشرحَها". وعقَّبَ ابنُ العماد بقوله: "وكثُرَ النفعُ بتصانيفِه؛ لإخلاصِه ووضوحِها"[1]. ويبدو من هذا الكلامِ أنَّ أكثرَ إنتاجِ الأزهريِّ العلميِّ كان خدمةً لمصنَّفات العلماء السابقين عليه.

وكانت وفاتُه "رحِمَه الله" فى السنة الخامسة بعد المائة التاسعة[2].

رابعا: تعريفٌ بشرْحِ الأزهريِّ على العوامل المائةِ:

ممَّا يدلُّ على أهمِّيَّةِ هذا الشَّرْحِ مكانةُ الشارح وقيمتُه العلمية؛ فالأزهريُّ من النُّحَاةِ المشهورين المتأخرين، وهو من أعلام المدرسة المصرية التى كان لها الإسهامُ الأكبرُ فى الحفاظ على التُّراثِ النَّحْوِيِّ وإثرائه فى القرون المتأخرة. وتتمازُ كتاباتُه بالوضوح واليُسْر، ويُلاحَظ فيها أثرُ ابن هشام الأنصارى، وكذلك فإنَّ شرحَ العوامل للأزهريِّ يتصفُ بدقَّة العبارة، واختيار الألفاظ بعناية، وأثر العلوم العقلية والثقافة الموسوعيَّة فيها، كما سيتبيَّن.

ولعلَّ أوضحَ المزايا التى وجدتُها فى شرح الأزهريِّ ميلُه إلى التعليل؛ وذلك لغلَبة الصَّنْعة النَّحْويَّة عنده؛ فكثيرًا ما يذكر عِلَلَ اختيار ألفاظ المتن وترتيبه، ويظهر ذلك أيضًا فى مناقشته المسائل النَّحْوية الواردة فى مَتْنِ الجُرْجانيِّ، وكذلك المسائل التى يذكرها الشارح نفسُه نافلةً. ويمكن أن نعدَّ شَرْحَ الأزهريِّ من الشروح المتوسِّطة؛ فهو لا يتسم بالإفراط فى الاختصار ولا الإسهاب.

ويتبيَّنُ من قراءة الشرح أنَّ مناقشتَه لمسائل المتن تتَّسِمُ بالتفاوُتِ؛ فهو يستطردُ فى بعضِها ويوجز فى بعضٍ؛ وفى هذا دليل على مقدرتِه على التوسُّع؛ إذ لو أراد أن يسير على نهجٍ واحدٍ -كما يصنع فى المسائلِ التى يستطردُ فيها- لجاء الشَّرْحُ فى مجلَّداتٍ.

---

(١) شَذَراتُ الذَّهَبِ لابْنِ العِماد ١٠/ ٣٩.

(٢) للمزيد، راجع: الأعلام لخيْرِ الدين الزِّرِكْلى ٢/ ٢٩٧.

المطلب الثانى "التعريف بالفنقلة وبالعامل الإعرابى":

أولًا مفهوم الفنقلة:

بحثْتُ عن هذه الكلمةِ فى عددٍ من أمَّهات المعاجم التراثية والحديثة؛ فلم أعثر لها على ذكر. وقد تناولَتْها بعضُ الأبحاثِ المعاصرةِ، وخُلاصةُ القول فيها ما يأتى:

أولًا: "الفَنْقَلَةُ" –لغةً– عبارةٌ عن مصدرٍ منحوتٍ للتعبيرِ: "فإنْ قُلْتَ كذا، قُلْتُ كذا". ومفهومُ النَّحْتِ: "أنْ تُؤخَذَ كلمتانِ، وتُنْحَتَ منهما كلمةٌ واحدةٌ تكونُ آخذةً منهما جميعًا بحَظٍّ. والأصْلُ فى ذلك ما ذكرَهُ الخليلُ من قولِهم: "حَيْعَلَ الرَّجُلُ"، إذا قال: "حَىَّ على""[(١)].

واختُلف فى تشكيلِ القافِ من الكلمةِ؛ فوردَتْ فى بعضِ الأبحاثِ مضمومةً "فَنْقُلَة"[(٢)]، وفى بعضِها جاءتْ مفتوحةً "فَنْقَلَة"[(٣)]. ولعلَّ الفتْحَ هو الأوفَقُ؛ لأنَّه القياسُ المطَّردُ فى غيرها من الكلمات المنحوتة؛ فهى تجيءُ على صيغةِ "الفَعْلَلَة" كالبَسْمَلَةِ والحَوْلَقَةِ والطَّلْبَقَةِ.

ثانيًا: من جهة الاصطلاح؛ فـ"الفنقلة" تدُلُّ على أسلوبٍ مُتَّبَعٍ لدى النُّحَاةِ والمفسِّرين وغيرِهم بإيراد التساؤل فى صيغةٍ شرطيَّةٍ؛ "فإن قُلْتَ..."، ثم يأتى الجوابُ بصيغةِ "قلتُ..."[(٤)]. ودلالةُ المصطلَحِ أوسَعُ من العبارة المنحوتة؛ إذ تشملُ

---

(١) مقاييسُ اللُّغَةِ لابنِ فارس ١/ ٣٢٨، ٣٢٩.

(٢) كما ورد فى بحْثٍ بعُنْوانِ "الفنقُلة" فى تفسير الطاهر بن عاشور لسورة البقرة؛ جمعًا ودراسة، لنزار بلعيد. وكذلك فى بحث بعنوان "أسلوب الفنقُلة عند الزَّمَخْشَرِىِّ فى تفسيرِه، وبيان خصائصِه وفوائدِه"، لعبد العزيز جودى.

(٣) كما ورد فى رسالة بعنوان "الفنقَلة" فى كتابِ سِيبَوَيْهِ، لأحمد على يحياوى.

(٤) راجع: أسلوب الفنقُلة عند الزَّمَخْشَرِىِّ فى تفسيرِه، وبيان خصائصِه وفوائدِه، لعبد العزيز جودى، ص٣.

الصِّيَغَ المقاربة لهذه الصيغة؛ فقد يأتى الشَّرْطُ فى صيغةِ "**فإذا قيلَ**"، أو "**ولو قُلْتَ**"... وغيرِ ذلك، ويأتى الجوابُ فى صيغةِ "**قِيلَ**" أو "**قُلْنا**" أو ما يشْبِهُ ذلك(١).

فالمصطلَحُ يشيرُ إلى أسلوب تعليمى اشتهر، يقوم أساسًا على طرْحِ استشكالاتٍ بافتراضِ سؤالٍ، ثم الجوابِ عنه، وذلك بتوظيفِ عدَّةِ صِيَغٍ، كما تقدَّمَ(٢).

– وقد تتبَّعَ الباحثُ مواضعَ الفنقلة فى شرح الأزهرىِّ؛ فأحْصَى ما وردَ منها بالصِّيَغِ الصريحةِ للفنقلةِ فوجدها مائة موضع وموضع؛ وذلك بقوله: "فإنْ قيل كذا... قيل كذا". أو "فإذا قيلَ كذا... قيلَ كذا"، وما يشبه ذلك. وهذا لا ينفى وجودَ مواضعَ أخرى لم يأتِ فيها بالفنقلة صريحةً، هذا إذا وضعنا فى الاعتبار أنَّ حقيقةَ الفنقلةِ فى وجود سؤال مفترَضٍ مع الإجابة عنه. وهذا قد يجيء بأساليب الفنقلة المعروفة، وقد يجيء بدونها.

ثانيًا مفهوم العامل: العاملُ لُغَةً: هو الذى يتولَّى أمورَ الرَّجُلِ فى ماله ومِلْكِهِ وعَمَلِه، ومنه قيل للذى يستخرجُ الزَّكاةَ: عاملٌ. والعَمَلُ: المِهْنَةُ والفِعْلُ...(٣).

وفى اصْطِلاحِ النَّحْوِيِّينَ كما ذكر ابنُ منظورٍ: "ما عَمِلَ عملًا ما؛ فرفَعَ أو نصَبَ أو جَرَّ، كالفعْلِ، والناصبِ والجازمِ... وقد عَمِلَ الشيءُ فى الشيءِ: أحْدَثَ

---

(١) جاءَ فى رسالة "الفنقلة فى كتاب سِيبَوَيْهِ" لأحمد على يحياوى، قولُه: "لمَّا كانت تسميةُ عبارة "فإنْ قيلَ، أو قلتَ، أو قالَ" بالفنقلة، جاز لنا أن نسمِّى عبارة "فإذا قيلَ، أو قلتَ، أو قالَ" بالفذْلَقة، ونسمِّىَ عبارة "فلَوْ قيلَ أو قلتَ أو قالَ" بالفَلْقَلة...". (ص٥). وتعقيبى عليه أنَّ هذا الكلامَ لا يلزَمُ؛ لأنَّ وظيفةَ المصطلَحِ هو الدلالةُ على المفهوم، ولا يشترَط فيه التطابق اللغوى مع مدلول الكلمة نفسها؛ لذلك قال القدماء عبارتَهم المشهورة "لا تَشاحَّ فى الاصْطِلاحِ"؛ ولذلك فالاقْتِصارُ على مصْطَلَحٍ واحدٍ هو "الفنقلة" للإشارةِ إلى هذه الصِّيَغِ جميعًا هو الأصحُّ والأصْلَحُ.

(٢) انظر: أسلوب الفنقُلة عند الزَّمَخْشَرِىِّ فى تفسيرِه، وبيان خصائصِه وفوائدِه، لعبد العزيز جودى، ص٣.

(٣) انظر: لسان العرب لابْنِ مَنْظورٍ، مادة "عمل"، ٤/ ٣١٠٧.

فيه نوعًا منَ الإعراب"[١]. ومنه يتبيَّنُ أنَّ العاملَ هو ما أوجبَ فى الكلمة وجهًا من الإعراب، ومثَّلَ عليه بالفعل "وهو عامل قياسى"؛ إذ هو الذى يُوجِبُ الرَّفْعَ فى الفاعلِ، والنَّصْبَ فى المفاعيل. ومثَّلَ على العامل كذلك بالنواصب والجوازم، وهى تعملُ فى الفعْلِ نفسِه كـلَنْ ولَمْ؛ فالأولى تعملُ فى الفعل النَّصْبَ، والثانيةُ تعملُ فيه الجَزْمَ.

وبعبارة الأزهرىِّ: "ما أوْجَبَ كَوْنَ آخِرَ الكلمةِ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا؛ نحو "جاءَ زيْدٌ"، و"رأيْتُ زيْدًا"، و"مررْتُ بزيْدٍ"، و"لَمْ يفْعَلْ"[٢]. ويتبيَّنُ منه أنَّ العواملَ هى أسبابُ الإعراب؛ فرفعُ الكلمةِ أو نصبُها أو جَرُّها أو جَزْمُها لا يكونُ إلا بعاملٍ "سببٍ".

(١) لسان العرب لابْنِ مَنْظورٍ، مادة "عمل"، ٤/ ٣١٠٨.

(٢) شرح خالد الأزهرىِّ على العوامل المائة للجُرْجانىِّ ص٣١. والتعريف نفسُه تقريبًا ذكرَه السَّعْدُ التَّفْتازانىُّ فى شرحِه على العوامل. انظر: تحقيق الكتاب فى بحث منشور بحوْليَّةِ اللُّغَةِ العربيَّةِ بالزقازيق، ع٣٩، ص١٦٧٧.

المبحث الأول:

بعض فنقلات الأزهريِّ حول ألفاظ متن العوامل المائة وترتيب مباحثه.

اعتمدَ الأزهريُّ أسلوبَ الفنقلة فى مواضعَ عديدة لتعليلِ اختيار ألفاظ متن العوامل المائة وترتيبها. والملاحَظ أنَّ الأزهريَّ فى بداية شرحِه يُكثِرُ من هذا الأمر؛ فهو يتتبَّعُ ألفاظَ المتْنِ بالسؤال الافتراضيِّ يليه السؤالُ، مع سرد الإجابات المحتمَلة على هذه الأسئلة. وكأنَّه يهدف من وراء ذلك إلى إرشاد المتلقِّى إلى أنَّ كلَّ كلمةٍ فى المتن جاءت فى موضعها. ثم هو لم يسِرْ فى طريق الاستقصاء طوال الشرح؛ لأنَّه لو اتبعَ الطريقةَ نفسَها لجاء الشرحُ فى أضعاف حجمِه.

المطلب الأول نماذجُ من الفنقلات التى جاءت تعليلًا لألفاظ المَتْن:

ومنها ما يأتى:

١- **قولُه فى صيغةِ الجمْعِ لكلمةِ "العوامل": "فإن قيلَ:** العاملُ على وزْنِ الفاعلِ، والفاعلُ الوصفىُّ لا يُجْمَعُ على الفواعلِ، وإنَّما تُجْمَعُ الفاعلةُ الوصفيَّةُ على الفواعلِ كالعائدةِ على العوائدِ... فكيف جَمَعَ العاملَ على العوامل؟[١]".

فى هذه المسألةِ يناقشُ الأزهريُّ عِلَّةَ مجيءِ الجمْعِ على صيغة "الفواعل" فى كلمة "العوامل"، مع أنَّ التصوُّرَ يقتضى أن تكون "العوامل" جمْعَ "عاملةٍ"، لا عامل. ثمَّ يجيبُ الأزهريُّ على هذا التساؤل الافتراضى بأنَّ المعنَى فى "العامل" نُقِلَ عن الوصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ؛ فساغَ جمعُه على الفواعل، ومثَّلَ له بجمْعِ الكاهِل على "الكواهل"؛ لأنَّ "العوامل" صارَ اسمًا معبِّرًا عمَّا يُوجِبُ كونَ آخرِ الكلمةِ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا[٢].

وهى مسألة صرفية، والأمر فيها يتوقَّفُ على دلالة الكلمة من كونِها دالَّةً على الوصفيَّة أو الاسميَّة؛ وقد تعرَّضَ لمثلها سيبَوَيْهِ فى كتابه بقولِه: "وإنْ كانَ

---

(١) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة للجُرْجانىِّ ص٣٢.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٣٢.

"فاعلٌ" لغيرِ الآدَميِّينَ كُسِّرَ على "فَواعِلَ"، وإن كانَ لمُذَكَّرٍ أيضًا؛ لأنَّه لا يجوزُ فيه ما جازَ فى الآدميِّينَ منَ الواو والنون؛ فضارعَ المؤنَّثَ، ولمْ يَقْوَ قوَّةَ الآدميِّينَ، وذلك قولُك: جِمالٌ بَوازِلُ، وجِمالٌ عَواضِهُ"(١). وقال أبو حَيَّانَ: "فَواعلُ: لـ"فاعل"، غير موصوف به مذكر عاقل ممَّا ثانيه ألِفٌ زائدةٌ نحْو: حائطٌ وحوائطُ، وعالٍ وعَوَالٍ..."(٢).

ومن النَّقْلَيْنِ السابقَيْنِ يتبيَّنُ أنَّ صيغةَ "فواعل" فى الجمْعِ تأتى مع الوصْفِ للمؤنَّثِ "العاقل"، وكذلك مع الوصف للمذكَّر والمؤنَّث "غير العاقل"، وكذلك مع غير الوصف "الاسم" لغير العاقل من الذى مفردُه على وزن "فاعل". والصورة الأخيرة هى المقصودة هنا، وهى التى عناها الأزهرىُّ فى جوابه.

وفائدةُ ذكر الأزهرىِّ للمسألة السابقة أنَّه يدفعُ عن ذهن القارئ توهُّم أنَّ المجيء بصيغة "العوامل" عدولٌ عن الأصل أو زلَّةٌ، من صاحب المتن؛ فقد يتوهَّمُ القارئ أنَّ الأصحَّ أن يُقَالَ "العُمَّال أو العاملون"، أو العكس بأنْ يظنَّ أنَّ الأوْلَى أن يكون المفرد: عاملة. وكذلك فالأزهرىُّ هنا يقدِّمُ للقارئ فائدةً صرفيَّةً يتطلَّبُها السِّياق.

٢- وفى مجيء اللام فى بداية كلمة "العوامل"، ناقش الأزهرىُّ عدَّةَ أسئلةٍ افتراضيَّةٍ، أوَّلُها فى قوله: "واللامُ فى العوامل للاستغراق".

وهنا لم يستخدم الشارحُ أسلوبَ الفنقلة، وإن كانت "الفنقلة" متضمَّنةً فى كلامِه؛ فكأنَّه يقولُ: **فإن قيل:** ما دلالة اللام فى "العوامل"؟ **قيل:** هى للاستغراق. والاستغراق فى اللغة: "الاستيعاب"(٣).

---

(١) الكتاب لِسيبَوَيْهِ ٣/ ٦٣٣. و"البازل" -فى لسان العرب- البعيرُ الذى انشقَّ نابُه، ويكون ذلك فى السَّنة الثامنة أو التاسعة. راجع: لسان العرب لابن منظور، مادة "بزل" ١/ ٢٧٦. و"العَواضِهُ": الجِمالُ التى ترعى العِضَاهَ، وهى أعظَمُ الشجر. راجع: لسان العرب، مادة "عضه" ٤/ ٢٩٩١.

(٢) ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرَب لأبى حَيَّانَ الغَرْناطىِّ ص٤٤٧.

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة "غرق"، م٥، ٣٢٤٥.

ومن المسألة السابقة يتولَّدُ سؤالٌ تـالٍ؛ إذ يقـول: "**فـإنْ قيـلَ**: مـا فائـدةُ الاستغراق؟ فهلَّا يُكتفَى بالجنْسِ؟

قيلَ: إنَّ فائدةَ الاستغراقِ تشيرُ إلى تكثيرِ الأفرادِ، وهذه الفائدةُ منتفيـةٌ فـى الجنس"(١).

٣- ويتولَّد عن هذا الجوابِ سؤالٌ تالٍ؛ إذ يقول: "**فإنْ قيـلَ**: هـذه الفائـدةُ تحصلُ بصيغة الجمع؛ لأنَّ لفظةَ "عوامل" تدلُّ عليها؛ فما الفائدةُ فـى إدخـالِ لام الاستغراق عليها؟

قيلَ: إنَّ لامَ الاستغراقِ للعموم على سبيل الإفراد، وصيغةَ الجمع للعموم على سبيل الجمع؛ فمحلُّ العموم متغايرٌ، ويمكن أن يكون اللام فـى "العوامـل" للعهـد الخارجى"(٢).

هنا افترض الأزهريُّ سؤالًا، وأجاب عنه باحتمالين؛ الأول علـى أن الـلام للاستغراق، ويبدو أنَّ هذا هو الأقربُ فى نظره؛ لأنَّه قرَّره ابتداءً، ومع ذلك فإنَّ لامَ الاستغراق تظلُّ لها أهمِّيَّة فى كونها للعموم على سبيل الإفراد، وكأنَّه يريدُ أنْ يقول إنَّ صاحبَ المتن أراد بهذه اللام أن يستوعب "عوامل الإعراب" جميعها، وهو ما لا يتحقق فى صيغة الجمع وحدها.

وفى مثل هذا قال الأشمونىُّ: "واعلم أنَّ اسمَ الجنْسِ الداخلَ عليه أداةُ التعريفِ قد يُشارُ به إلى حقيقتِه الحاضرةِ فى الذِّهْنِ، من غيْرِ اعتبارٍ لشيْءٍ ممَّا صدَق عليه الأفرادُ، نحو "الرجلُ خيرٌ من المرأة"؛ فالأداةُ فى هذا لتعريف الجنس، ومدخولُها فى معنى عَلَمِ الجنس"(٣).

ومنه يتبيَّن –حسب ظنِّ الباحث– أنَّنا لو قلنا (العامل) بصيغة الإفراد؛ فهـذا سيكون دالًّا على حقيقة العامل ومفهومِه فى الذهن؛ وهو ما أوجبَ كونَ آخرِ الكلمةِ

---

(١) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص٣٢.

(٢) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص٣٢، ٣٣.

(٣) منهج السالك إلى ألفيَّةِ ابنِ مالك للأشمونى ١/ ٨٣. وقد ذكر لها دلالاتٍ أخرى.

مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا، وهذا المفهوم للعامل –على صيغة الإفراد– لا يدلُّ على ما يصدق عليه هذا المفهوم؛ لذلك عدَلَ الجُرْجانىُّ عنها إلى صيغة الجمع؛ فصيغةُ الجمْعِ هنا جاءت لتستوعبَ ما يصدقُ عليه مفهومُ "العامل" من أفرادٍ.

وقدَّمَ الأزهرىُّ احتمالًا آخرَ، وهو كونُ اللامِ للعهْدِ الخارجىِّ. وهذا الاحتمال بُنِىَ عليه سؤالٌ إضافىٌّ، عبَّرَ عنه بقوله: "**فإنْ قيلَ** إنَّ العهْدَ يقتضى أن يكون "العواملُ" مذكورةً سابقًا كما فى قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولا . فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[1]؛ أى الرسولُ المعهودُ المذكورُ سابقًا، وهو موسى "عليه السلام". والعواملُ هنا ليست مذكورةً سابقًا؛ فكيف يصحُّ أن يكون "اللامُ" للعهد الخارجى؟".

هنا يكمن الإشكال، وقد أجاب عنه بقوله: "**قيلَ**: إنَّ المرادَ بالمذكور: إمَّا أن يكونَ مذكورًا حقيقةً كما فى الآية السابقة، وإمَّا أن يكون مذكورًا حُكمًا كمَا فيما نحنُ فيه؛ لأنَّ المتكلِّمَ نَحْوىٌّ –وكلُّ متكلِّمٍ يتكلَّمُ باصطلاحه– فيكونُ المعنى: العواملُ المبحوثُ عنها فى اصطلاح النَّحْويين على ما ألَّفَه الشيخُ مائةَ عاملٍ فى النحو..."[2].

ومن هذا الجواب يتَّضِحُ أنه لا يُشترَط فى العهد الخارجى أن يكون المعهودُ مذكورًا، وهذا الأمر ليس مستغربًا فى الاستعمال اللُّغوى. وقد ذكر الزَّجَّاجىُّ أنَّ من ضروب استخدام "لام التعريف": أنْ تعرِّفَ الاسمَ على معنى العهد، كقولك: جاءنى الرجلُ. فإنَّما تخاطبُ بهذا مَن بينكَ وبينَه عهدٌ برجُلٍ تشيرُ إليه، لولا ذلك لم تقلْ: جاءنى الرَّجُلُ، ولَكُنْتَ تقول: جاءنى رجلٌ. وكذلك قولُك: مرَّ بىَ الغلامُ، وركبتُ الفرَسَ، واشتريتُ الثَّوْبَ، وما أشْبَهَ ذلك... إنَّما صارَ معرفةً لإشارتك بهذه الألف

(١) سورة المُزَّمِّل، من الآيتين (١٥) و(١٦).

(٢) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٣٣.

واللام إلى العهد الذى بينكَ وبين مخاطَبِكَ فيما دخلَتْ عليه هذه الألفُ واللامُ[1].

وقال المراديُّ: "فالعَهْديَّةُ هى التى عُهِدَ مصحوبُها بتقدُّمِ ذكرِه، نحوُ "جاءنى رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ، أو بحضوره حِسًّا كقولك لمَنْ سدَّدَ سَهْمًا: "القِرْطاسَ"، أوْ عِلْمًا كقولِه تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾"[2].

وإذا سلَّمْنا بأنَّ اللامَ فى "العوامل" للعهد فهى تندرج ضمن القسم الثالث ممَّا ذكر المُراديُّ؛ لأنَّ مصحوبَها حاضرٌ عِلْمًا. وعليه فإنَّ كلمة "العوامل" المذكورة هنا، كأنَّ هناك عهدًا بين المتكلم والمخاطَب على أنَّ الكلام فى النَّحْو؛ فلا يُتصوَّرُ أن يُقصَدَ بالعوامل شيءٌ غيرُ ما هو مفهوم فى اصطلاح النُّحاة من هذه الكلمة. وفى ظنِّ الباحث أنَّ هذا هو الأقرَبُ إلى مراد صاحب المتن. واللهُ أعلَم.

وفيما سبقَ نرى تواتُرَ الأسئلة وتسلسُلَها الذِّهْنِيَّ عند الشارح؛ فالجواب على السؤال يُحيلُ إلى سؤال جديد، وهذا يدلُّ على عقل ناقد. وكذلك فإنَّ الفنقلات المذكورة تدلُّ على غَلَبة الصَّنعة المنطقيَّةِ على عقل الشارح.

٤- ومن فنقلات الأزهريِّ، ما عقَّبَ به على عبارة "فإنَّ العواملَ فى النَّحْوِ – على ما ألَّفَه الشيخُ الإمامُ عبدُ القاهر الجُرجانيُّ "رحمةُ الله عليه"- مائةُ عامل".

بالإضافة إلى ما تقدَّمَ من تعليلات الأزهرى حول اختيار صيغة الجمع لكلمة "العوامل"؛ فقد استشكل الأزهريُّ عدةَ أمور فى هذه العبارة، وأجاب عنها؛ وأوَّلُها: حول عِلَّةِ اختيار "التأليف" على "التصنيف".

وقد فرَّقَ الأزهريُّ بين المصطلحين؛ إذ التأليفُ يقتضى أن يكون بين المباحثِ مناسبةٌ كتقديمِ بعضِ المباحثِ على بعضٍ... والتصنيفُ أعمُّ من التأليف، سواءً أكان بين المباحث مناسبة أم لا. وهناك مصطلَحٌ ثالث هو الجَمْعُ، وهو أعمُّ

---

(١) اللامات للزَّجَّاجى ص٢٢.

(٢) الجَنَى الدَّانى للمُراديِّ ص١٩٣. ولمزيد من الإيضاح، راجع: مُغْنى اللبيب لابن هشام ١/ ٣١٥: ٣١٧، وكذا: منهج السالك للأشمونى ١/ ٨٣، ٨٤. والموضع الكريم المذكور من سورة التوبة، من الآية (٤٠).

من كِلَيْهما(١). والاستشكال جاء من استعمال مصطلح "التأليف" مع كون "التصنيف" أفْيَدَ؛ لأنَّه أعمُّ فيشتملُ على التصنيفِ وغيرِه.

وقد أجاب الأزهرىُّ على ذلك بأنَّ التصنيفَ إن كان أفيدَ، لكنَّ التأليفَ أبلَغُ بالنظر إلى المناسبة اللفظية؛ فرجَّحَ الشيخُ المناسَبةَ اللفظيةَ على المعنوية؛ لأنَّ القواعدَ النحْويةَ تتعلقُ باللفظ لا بالمعنى(٢).

وما يظهر للباحث أنَّ الإتيان باللفْظِ الأخَصِّ هو الأصلَحُ فى هذا الموضع؛ ففى "التأليف" دلالةٌ على جمع المباحث، وبهذا يوافق "التصنيف" فى الدلالة؛ ثم إنَّ فى كلمة "التأليف" دلالةً إضافيَّةً بإفادتها أنَّ المباحث المذكورة بينها مناسَبة، وأنَّ تقديم بعضها على بعض جاء بنظَرٍ. وهذه الدلالة لا تحصَّل بكلمة "التصنيف" لأنه لا يُشترَط فيه وجودُ مناسَبة بين المباحث، ومن باب الأوْلَى لا تُحَصَّلُ بكلمة "الجمع"؛ إذْ هى أعمُّ منهما.

٥- هذا، وقد أورَدَ الأزهرىُّ استشكالاتٍ عديدةً افتراضيَّةً حول العبارة السابقة؛ منها قوله: **فإن قيل:** ما الفائدةُ فى إضافة المائة إلى العامل الذى هو المميِّزُ بعد حَمْلِها على العوامل؟ لأنَّ المائةَ ليست إلا العواملَ، فلا إبهامَ فيه حتى يُحتاجَ إلى ذكْرِ المُمَيِّزِ، بل ذكرُه لغْوٌ؟"(٣).

والمقصود من هذا الاستشكال أنَّه لو قيلَ: "فإنَّ العواملَ فى النحو... مائة"؛ لاستقامَ الكلامُ، ولم يكن هناك حاجة لإضافة "مائة" إلى "عامل"؛ لأنَّ التمييزَ مفهومٌ من السِّياق. وأجابَ الأزهرىُّ على هذا بأنَّ المُمَيِّزَ لا يُشترَطُ فيه أن يكون لإزالة الإبهام، فأحيانًا يجيء للتأكيد، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(٤).

---

(١) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٣٧.
(٢) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٣٧.
(٣) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٤١.
(٤) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٤٢. والموضع الكريم المذكور فى سورة التوبة، من الآية (٣٦).

وفى هذه المسألة يبدو موقف الأزهرى مخالفًا لما قرَّره ابنُ هشامٍ فى المُغْنى؛ فقد عدَّ ابنُ هشامٍ من جملة الفروق بين الحال والتمييز أنَّ الحال تكون مؤكِّدةً لعاملِها، ولا يقعُ التمييز كذلك. وقد خرَّجَ الآية السابقة على أنَّ "شَهْرًا" مؤكِّدٌ لِمَا فُهِمَ مِن ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾، وأمَّا بالنسبة إلى عاملِه –وهو ﴿اثْنَا عَشَرَ﴾– فمُبيِّنٌ[1]. وكلامُ ابنِ هشام هنا جاء بالنظر المجرَّد إلى عامل التمييز "اثنا عشر" فهذا عددٌ مبهَم، والتمييز مبيِّنٌ له. ولعلَّ ما ذكره الأزهريُّ هو الأبعَدُ عن التكلُّف؛ لأن "اثنا عشَرَ" خبرُ "إنَّ"، وهو لا ينفصلُ عن اسمِها؛ لذلك فتمييز "اثنا عشر" واضحٌ من إضافة "عدَّة" إلى "الشهور" قبلَه. وقد سبقَه إلى هذا بعضُ العلماء، وفيه قال السَّمين الحلبيُّ: "(وشهرا) نُصِبَ على التمييز، وهو مؤكِّد؛ لأنَّه قد فُهِمَ ذلك من الأول"[2].

المطلب الثانى بعضُ الفنقلات التى جاءت لتعليل ترتيب المباحث فى المتن:

اهتمَّ الأزهريُّ بهذا الجانب كثيرًا، واحتجَّ لِمَا رتَّبَه الجُرجانيُّ فى متنِه؛ ومن ذلك:

١– قوله: "**فإنْ قيلَ:** لِمَ قدَّمَ العواملَ اللفظيةَ على المعنوية؟

– **قيلَ:** إنَّ العواملَ اللفظيَّةَ أكثرُ شيوعًا ووروداً فى الكلام، فكان لها اهتمامٌ، والشيءُ المُهْتَمُّ به يُقدَّم"[3].

والعوامل اللفظية تستحقُّ التقديم؛ لأنَّها أكثرُ عددًا؛ فهى –فى متن الجُرْجانى– ثمانٍ وتسعون، وأمَّا المعنويةُ فعاملانِ، ومن الممكن أنْ نضيفَ إلى ذلك أنها الأكثر وروداً بالكلام؛ فالمعنوية مقتصرة على العامل فى رفع المبتدأ والخبر، وعامل الرفع فى المضارع. وبالإضافة إلى ذلك فإنِّى أرى أنَّ اللفظيَّةَ أقربُ إلى الفهم، والابتداء بها يهيِّئ القارئَ إلى فهم المعنوية؛ قال الأزهريُّ: "والعواملُ اللفظيَّةُ: ما تُعرَف بالجَنان –أى بالقلب– وتُتلفَّظُ باللسان". أمَّا المعنويَّةُ فهى "ما تُعرَفُ بالجَنان،

(١) انظر: مُغْنى اللبيب لابن هشام ٥/ ٤٢٠، ٤٢١.
(٢) الدُّرُّ المَصُون فى علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلَبى ٦/ ٤٤.
(٣) انظر: شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص٤٣.

ولا تُتلفَّظُ باللِّسان"(١). والملفوظُ باللسان أيْسَرُ فى التعلُّم من الذى يقتصرُ إدراكُه على العقل.

٢- ومن مسائل الترتيب كذلك، مسألة تقديم العوامل السماعية على القياسية، ضمن العوامل اللفظية؛ فقد اكتفى الأزهرىُّ بالعلَّةِ نفسها؛ فقد جعلَ عِلَّةَ التقديم أنَّ السماعيةَ أكثرُ عددًا وورودًا(٢). ويرى الباحثُ كذلك أن الابتداء بالسماعية أيسرُ على المتلقِّى؛ لأنَّ باب السماع أيسرُ من باب القياس؛ لاقتصاره على المنقول؛ أما القياسُ فيحتاج إلى زيادة فى إعمال العقل والذهن؛ ويتأكَّدُ منه مراعاةُ الجُرْجانىِّ لهذه الغاية التعليمية فى متنِه بابتدائه بالأيسَر.

٣- ومنه قولُه: "**فإنْ قيلَ**: لِمَ قُدِّمت حروفُ الجرِّ على الحروفِ المشبَّهَةِ بالفعل مع أنَّها أقْوَى باعتبار المشابَهَةِ بالفعل؟

قيل: إنَّ حروفَ الجرِّ لمَّا كانت -بسببِ كثْرةِ عددِها وكثرةِ وقوعِها فى الكلامِ- أحقَّ بالتقديم؛ قُدِّمت"(٣).

وهذا النقل وما قبله ممَّا يدلُّ على أنَّ كثرةَ العدد وكثرة الورود بالكلام معياران أساسيان عنده للترتيب بين المباحث. ويرى الباحثُ -أيضًا- أنَّ الجُرْجانىَّ هنا لا يُغْفِلُ غايتَه من تيسيرِ متنِه للمتلقِّين؛ وبيانُ ذلك أنَّ حروفَ الجَرِّ تكتفى فى عَمَلِها بجَرِّ الاسم الذى يأتى بعدها، بخلاف الحروف المشبَّهة بالفعل التى تنصِبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ؛ فالابتداء بالأحرُفِ التى لها عملٌ واحدٌ أيسَرُ. وهذه العِلَّةُ لا تتعارضُ مع ما ذكره الأزهرىُّ من تعليل، بل هى تضيفُ إليه؛ فلا تعارضَ بين العِلَّتين.

---

(١) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٤٣، ٤٤.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٤٥. وقد ذكر أنَّ السماعيَّةَ: ما سُمعت من العرب، ولا يُقاس عليها غيرُها، أمَّا القياسيةُ فهى ما سُمِعَتْ من العربِ ويُقاس عليها غيرُها.

(٣) شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٥١.

٤- ولمْ يكْتَفِ الأزهرىُّ بتعليلِ ترتيبِ المباحثِ، بل إنَّه أحيانًا يذكرُ عِلَّةَ تقديمِ عاملٍ على عاملٍ، ومن ذلك قولُه: "**فإنْ قيل**: لِمَ قَدَّمَ "مِنْ" على "إلى"؟

قيل: "مِنْ" لابتداء الغاية، و"إلى" لانتهاء الغاية، والابتداءُ مقدَّمٌ على الانتهاء؛ لأنَّ الانتهاءَ لا يُتصوَّر إلا بعد الابتداء"(١).

وهذا التساؤل مسبوقٌ بسؤالٍ سابق عن عِلَّةِ تقديم "الباء" على بقيَّةِ حروفِ الجَرِّ؟ وقد ناقش الأزهرىُّ ذلك فى موضعٍ سابقٍ من شرْحِه إذْ قالَ: "وإنَّما قدَّمَ الباءَ مِن حروف الجر؛ لرسوخ قَدَمِها فى الحَرْفيَّة"(٢). وهو جواب يحتاج إلى تفسير وإيضاح، مع العلم أنَّ الأزهرىَّ نفسَه -فى التصريح- قد علَّلَ ابتداءَ ابنِ مالكٍ حروف الجر بـ"مِن" بأنَّها أمُّ حروف الجَرِّ، وقد نسبَ ذلك إلى الحريرى صاحب "دُرَّةِ الغوَّاص" وغيرِه(٣).

وقد أوردَ محقِّقُ الشرح نقلًا عن ابن الحاجب مفسِّرًا لعبارة "لرسوخ قدَمِها فى الحَرْفيَّة"، بأنَّ الحروفَ على ثلاثة أضرُبٍ؛ ضَرْبٍ لازم للحَرْفيَّة، وهى تسعة أحرُف "مِنْ، إلى، حتَّى، فى، الباء، اللام، رُبَّ، واو القَسَم، وتاؤُه"، وضَرْبٍ كائنٍ اسمًا وحرْفًا، وضَرْبٍ كائنٍ فعلًا وحرفًا(٤). وهذا التعليل لا يحقِّقُ الغاية؛ إذْ لا مَزِيَّةَ فيه للباء على بقية الأحرف التسعة التى تلزمُ الحَرْفيَّةَ. وفى نظر الباحث فإنَّ تقديمَ الباءِ علَى "مِنْ" هنا يرجع إلى السبب السابق مضافًا إليه سببٌ آخر، وهو أنَّ بِنية الباء جاءت على حرف واحد؛ وهذا يجعلها أرسَخَ فى الحرفية مِن "مِن" التى هى على حَرفين مما يجعلُها أقرَبَ منها إلى بُنَى الأسماءِ والأفعالِ.

---

(١) شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٦٥. وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ "مِن" يجوز استعمالُها فى الزمان والمكان، وذهب البَصْريون إلى أنه لا يجوز استعمالُها فى الزمان. انظر: الإنصاف لأبى البركات الأنبارى ١/ ٣١٧.

(٢) شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٥٢.

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ص٦٣٣.

(٤) انظر: أمالى ابن الحاجب، وقد أوردَ إشكالًا على هذا التقسيم وردَّ عليه فراجعه: ص٣٥٥، ٣٥٦.

وبالرجوع إلى مسألة الفنقلة، وهى عن عِلَّةِ تقديم "مِن" على "إلَى" فى متن العوامل المائة؛ فيتبيَّنُ أنَّ الأزهرىَّ قد جاء بالمعنَى الأصلىِّ لكِلَا الحرفين، وإلا فـ"مِن" لها معانٍ عديدةٌ، ذكر الأزهرىُّ منها ثلاثة عشَرَ معنًى، وذكرَ لـ"إلى" خمسةَ معانٍ(١).

والملاحَظُ أيضًا أنَّ الأزهرىَّ ذكرَ أنَّ ابتداءَ الغاية فى المكان والزمان(٢)، واختيارُه هنا موافقٌ لمذهب الكوفيِّين؛ فهم الذين يروْنَ جوازَ ابتداء الغاية فى الزمان، وقد وافقهم فى ذلك بعضُ النُّحاة من البصرة وغيرها كالأخفش والمبرِّد وابنِ دُرُسْتَوَيْهِ، ومن المتأخرين ابنُ مالك والمُرادى، وغيرهم؛ بخلاف سِيبَوَيْهِ والبصريِّين الذين يرون أنَّ ابتداءَ الغاية فى "مِن" مقتصرٌ على المكان(٣).

وقد تأوَّل البصريون ما جاءَ من شواهدَ على ابتداء الغاية فى الزمان، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾(٤)، بتقدير "مِنْ تأسيسِ أوَّلِ يوم". وهذه التأويلات والتقديرات عدَّها المرادىُّ من التعسُّف(٥)، ولعلَّه مُحِقٌّ فى هذا. وهذه المسائل

---

(١) وذكر المرادىُّ لـ"من" أربعةَ عشر معنًى. راجع: الجَنَى الدانى ص٣٠٨، وما بعدها. وراجع: مُغْنى اللبيب لابْنِ هشامٍ ٤/ ١٣٦، وما بعدها. وقد ذكر "ابْنُ هشامٍ" لها خمسةَ عشرَ معنًى. وفى "إلى" ذكر المرادىُّ وابنُ هشامٍ ثمانيةَ معانٍ. راجع: الجَنَى الدانى ص٣٨٥، وما بعدها. وقد عقَّبَ المرادىُّ بأنَّ أكثرَ البصريين لم يُثْبتوا لها غيرَ معنى انتهاء الغاية، وما ورد من شواهدَ على غير ذلك المعنى فمُتَأوَّلٌ عندهم. انظره: ص٣٨٩. وراجع: مُغْنى اللبيب ١/ ٤٨٩، وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٦٦. وأضافَ أيضًا أنها تجيء لابتداء الغاية لغير الزمان والمكان، نحوُ "أعوذ بالله"؛ أىْ: ألتجئُ إليه. انظره فى الصفحة نفسِها.

(٣) راجع: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٨/ ١٠، ١١.

(٤) من الآية (١٠٨) من سورة التوبة.

(٥) انظر: الجَنَى الدانى للمُرادىِّ ص٣٥٨، ٣٥٩. وقد عَرَض ابنُ هشام القولين (راجع: المُغْنى ٤/ ١٣٦: ١٣٩)، ولم يرجِّحْ بينهما. وراجع: التصريح بمضمون التوضيح للأزهرىِّ ص٦٣٨.

وأشباهها تبيِّنُ وجهًا من شخصية الأزهريِّ واختياراتِه؛ فهو وإنْ كان موافقًا للبصريين فى العموم، إلَّا أنَّه يخالفهم أحيانًا، ولا يتقيَّدُ بمذهبهم إذا بَدا له خلافه. وقد لا يصرِّحُ بهذه المخالَفة كما فى هذا المثال.

٥- ومن الفنقلة أيضًا قولُه: "**فإنْ قيل:** لِمَ قدَّمَ المصنِّفُ النوعَ السادسَ على النوع السابع؟

قيل: إنَّ الجازمَ ضَرْبان؛ جازمٌ لفعل واحد، وجازمٌ لفعلين؛ فالجازمُ لفعلٍ واحد مقدَّمٌ على الجازم لفعلين؛ لتقدُّمِ الواحد على الاثنين"(١).

والباحثُ يرى أنَّ هناك سببيْنِ إضافيَّيْنِ لهذا الترتيب؛ أوَّلُهُما أنَّ صاحبَ المتْنِ يُراعى الغايةَ التعليميَّةَ، ولعلَّ استيعابَ المتلقِّى لجوازمِ الفعْلِ الواحدِ أيسَرُ من استيعابِه لجوازمِ الفعليْنِ. والسببُ الثانى أنَّ النَّوْعَ الخامسَ -وهو السابق لهذا النوع- كان عن نواصب الفعل المضارع؛ وهى تعمل النَّصْبَ فى فعل واحد؛ لذلك فالإتيان بالأحرُفِ الجازمةِ لفعل واحد أكثرُ مناسَبَةً لِمَا قبلَها من الإتيان بجوازم الفعلين.

٦- ومن الفنقلات ما أورده الأزهريُّ من تساؤل حول سبب ذكر "إنْ" الشَّرْطية ضمن النوع السادس مع أنها تجزم فعلين، والنوع الثالث يشتمل على "لَمْ" و"لَمَّا" و"لا" الناهية و"لام" الأمر، وكلُّها تجزم فعلًا واحدًا. وعلَّلَ الأزهريُّ ذلك بأنَّ "إنْ" مستقلَّةٌ فى عمل الجَزْمِ كحال الأحرُفِ الأربعة المذكورة، بخلاف كلمات الشرط فإنَّها تجزم الفعلين لتضمُّنها معنى "إنْ"(٢). ولعلَّ هناك سببًا آخر بالإضافة إلى هذا؛ وهو أنَّ الجُرجانىَّ قد جاء بالأحرُفِ التى تعملُ الجَزْمَ فى المضارع أولًا، ثم بالأسماء التى تعملُ الجَزْمَ فيه؛ ووضع "إنْ" ضمن القسم الأول راجعٌ لأنَّها معدودةٌ من الحروف.

---

(١) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص١٩١.

(٢) انظر: شرح العوامل المائة للأزهرى ص١٩٦، وراجع: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٧/ ٤١، ٤٢.

المبحث الثانى:

بعض فنقلات الأزهرىِّ فى المسائل التى ذكرها فى شرحه على متن العوامل المائة.

لم يقتصر الأزهرىُّ فى شرحِه على تتبُّعِ ألفاظِ المَتْنِ وما ورد فيه من ترتيبٍ بين العوامل؛ فالأزهرىُّ فى عددٍ من المسائل يستطردُ فى الشرح ممَّا يثيرُ الافتراضات، وعادةً ما يطرحُها فى صيغةِ فَنْقَلاتٍ، بسؤالٍ وجوابٍ؛ وهذا ممَّا يُثْرِى الشرحَ، ويكَثِّرُ من فوائدِه، ويثيرُ انتباهَ القارئِ، ويحثُّه على التأمُّلِ والأخْذِ والرَّدِّ. ومن ذلك ما يلى:

١- فى حديثه عن "حتَّى" أورد هذا السؤال: "**فإنْ قيلَ:** كلٌّ واحد من "إلى" و"حتى" لانتهاء الغاية؛ فما الفرق بينهما؟"(١). وهذا الاستشكال مصدرُه كونُ "إلى" و"حتَّى" يدلَّان على "انتهاء الغاية كما ذكر الجُرْجانىُّ، ولم يفرِّقْ بينهما، إذِ استغْنى عن ذكر الفارق بينهما بالمثال؛ فالمثالُ الذى ذكره الجُرْجانىُّ على معنى "إلى": "سِرْتُ من البصرةِ إلى الكوفة"، وأمَّا المثال على "حتَّى" فهو: "أكلْتُ السَّمَكَةَ حتى رأسِها". والقارئ للمتن قد لا يفهمُ الفارقَ بين المثالين؛ فيتصوَّر أنَّ الحرفين لا فرق بينهما.

وقد أجابَ الأزهرىُّ بأنَّ الفرْقَ بين "إلى" و"حتَّى" من ثلاثةِ أوجُهٍ؛ على النحو الآتى:

الأول: أنَّ "حتَّى" تجيءُ بمعنى "معَ" كثيرًا، و"إلى" بمعنى "مع" قليلًا.

والثانى: أنَّ "حتَّى" مختصَّةٌ بالظاهر فلا تدخل على المُضْمَرِ، بخلاف "إلى" فهى تدخلُ على الظاهرِ والمُضْمَرِ. وردَّ الأزهرىُّ على المبرِّد احتجاجَه بقولهم: "حَتَّاهُ بالقومِ لاحقُ"؛ لأنَّه نادرٌ فلا يُعتدُّ به(٢). وجديرٌ بالذكر أنَّ القول بدخول "حتَّى" على المُضْمَرِ ليس رأىَ المبرِّد وحدَه، بل هو رأى الكوفيِّين قبلَه(٣).

---

(١) شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٧٩.

(٢) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٧٩.

(٣) قال ابنُ يعيشَ: "والصحيحُ ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ لموافقتِه كلامَ العرب". وبهذا يرى ضعْفَ رأى الكوفيِّين والمبرِّد من جواز دخول "حتَّى" و"كاف التشبيه" و"مُذْ" على المُضْمَرِ. راجع: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٨/ ١٥، ١٦. وراجع: الجَنَى الدانى للمُرَادىِّ ص٥٤٣، وكذا: ص٥٤٦. وقد وضَّح ابنُ هشامٍ هذه المسألةَ، وناقشَ التعليلاتِ الواردةَ عليها. راجع: مُغْنِى اللبيب ٢/ ٢٦٠: ٢٦٣.

والثالث: أنَّ المجرورَ بعد "حتَّى" يجبُ أنْ يكونَ آخرَ جزءٍ مما قبلَه، نحـوُ: "أكلْتُ السمكةَ حتَّى رأسِها"، ويمتنع "أكلْتُ السمكةَ حتى نصفِها"؛ أو يكون المجرورُ بعدَها مُلاقيًا لآخرِ جزْءٍ ممَّا قبلَه، كما فى "نمتُ البارحةَ حتَّى الصباحِ"؛ فـ"الصباحُ" من أجزاء اليوم لا الليلة. وهذا كلُّه لا يُشترَط مع "إلى"، قال تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، مع أنَّ المِرْفَقَ ليس آخرَ جزْءٍ من اليدِ ولا مُلاقيًا لآخر جزْءٍ منها؛ فاليدُ من رؤوس الأصابع إلى المَنْكِب(١).

وقد بيَّنَ الزَّمَخْشَرِيُّ العِلَّةَ وراءَ هذا الأمْرِ، بأنَّ الفعلَ المُعدَّى بـ"حتَّى" الغرضُ فيه أن يتقضَّى ما تعلَّقَ به شيئًا فشيئًا؛ حتى يأتىَ عليه(٢). وهذا الكلامُ يبيِّنُ فارقًا دقيقًا بين الحرفين قد لا يُتَنَبَّهُ إليه. ويتبيَّنُ ممَّا سبقَ أنَّ الفنقلةَ هنا لفتت الأنظار إلى مسألة من المسائل الدقيقة فى التفرقة بين حرفين من أحرف المعانى، متقاربَيْنِ فى الدلالة؛ ممَّا لم يصرِّح به عبد القاهر فى متنِه.

٢- ومن ذلك قولُه: "**فإنْ قيلَ:** كيف يصحُّ إضافةُ العَلَمِ مع أنَّ العَلَمَ لا يُضافُ؟

قيلَ: إنَّ العلَمَ يُضافُ إذا نُكِّرَ بأنْ يؤوَّلَ بواحدٍ من الجماعة المسمَّاةِ به، نحوُ "جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا آخرَ"؛ فوقع "آخرَ" صفةً لـ"زيدًا"؛ لأنَّ المرادَ من "زيد" فى قولِكَ: "رأيتُ زيدًا": زيدٌ من الزُّيودِ، وممَّا نحنُ فيه "جاءَ إبراهيمُكمْ"؛ فـ"إبراهيمُ" مضافٌ لأنَّه نُكِّرَ"(٣).

---

(١) راجع: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٨٠، وما ذكرتُ هنا فيه قدر من الاختصار والتصرُّف. وراجع: الجَنَى الدانى للمرادى ص٥٤٦. ومُغْنِى اللبيب لابن هشام ٢/ ٢٦٣، ٢٦٤. والموضعُ الكريمُ المذكورُ من الآية السادسة فى سورة المائدة.

(٢) شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٨/ ١٥. والعبارة المذكورة للزَّمَخْشَرِيِّ. وراجع: الجَنَى الدانى للمرادى ص٥٤٤، ٥٤٥.

(٣) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص١٠٢.

فى هذه المسألة استطرادٌ من الشارحِ ممَّا جعلَه يفترضُ استشكالًا؛ فقد جاءت المسألة فى سياق كلامه عن معانى "علَى/ أو علَا"؛ فذكر أنَّها -بالإضافة لمجيئها حرفًا- تأتى اسمًا بمعنى "الفوق"، وتأتى فعلًا من العُلُوِّ، واستشهد بقول الشاعر: (شطرٌ من الطويل)

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ.

والإشكال فى هذا الشاهد ليس فى "علا"، بل فى إضافةِ "زيد" إلى الضمير مرتين، وهو معرفة لأنَّه علَمٌ والضميرُ معرفة. وقد أجاب الشارح عن هذا بأنَّ الاسْمَ عند الإضافة كأنَّه فقدَ التعريف، وصار نكرةً، وما ذكره الشارح هنا قريبُ الصِّلَة ممَّا ذكره النُّحاة فى "تنوين التنكير" الذى يلحق ببعض الأسماء كـ"سيبويْهٍ"[1]؛ فالإضافة والتنوين يدلَّان على إرادة غير المعيَّن، وكأنَّ الكلمةَ لا يُراد منها العَلَم. وهذا السؤالُ الافتراضىُّ من الشارحِ استطرادٌ بعيدُ الصِّلَةِ عن المسألةِ المذكورةِ فى المَتْنِ.

٣- وفى شرحِه لـ"ما" العاملةِ عملَ "ليس" أوردَ الأزهرىُّ عبارةَ "ما زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ أو بخيلًا أو بخيلٌ، بحالات الإعراب الثلاث.

وذكر التوجيهَ النَّحْوِىَّ لكلٍّ منها؛ فهى بالجرِّ عطفًا على لفظ "جبانٍ"، وبالنصب عطفًا على محلِّ "جبانٍ"؛ لأنَّ كلمةَ "جبانٍ" مجرورةٌ لفظًا بالباء الزائدة منصوبةٌ مَحَلًّا وذلك على أنَّ "ما" حِجازية، وبالرفع على مَحَلِّ "جبانٍ" لكنْ على اعتقاد أنَّ "ما" هنا تميميَّةٌ لا عملَ لها[2].

ومثل هذه المسألة ذكرها الشارح من باب الاستفاضة فى الحديث ولإثراء المتلقِّى بفوائد نحْويَّةٍ إضافيَّةٍ، وإلا فالمَتْنُ ليس فيه سوى إشارةٍ مختصَرة إلى عمَلِ "ما" و"لا" -برفعِهما الاسم ونصبِهما الخبر- كما ورد على لسان أهل الحجاز، ولم

---

(١) للمزيد حول "تنوين التنكير"، راجِعْ: منهج السالك للأشمونى ١/ ١٣.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص١٥٨.

يُشر الجُرْجانىُّ إلى "ما" التميميَّةِ أصلًا؛ لأنَّ متنَه مختصٌّ بالعوامل، والكلمة فى لغة أهل تميمٍ هاملةٌ.

٤- وفى الحديث عن "لَمَّا" التى هى من جوازم المضارع، قال: "**فإنْ قيلَ:** ما الفرقُ بين لَمْ ولَمَّا؟

-**قيلَ:** إنَّ "لَمَّا" تشاركُ "لَمْ" فى أربعةِ أمورٍ... وتفارقُها فى أربعةِ أمورٍ..."(١).

وقد اكتفى عبدُ القاهر -فى متنِه- بذكر فارق واحد، هو أنَّ "لَمَّا" فيها توقُّعٌ وانتظارٌ. ولكنَّ الأزهرىَّ أوردَ أربعةَ اختلافاتٍ فى الافتراق بينهما. وهذا السؤال الذى افترضَه الأزهرىُّ أتى من وجود أوجُه اتفاق بين الحرفين؛ وهى الحَرفيَّة، والاختصاص بالمضارع(٢)، وجَزْمِه، وقلب زمان المضارع بعدها إلى الماضى(٣)؛ ممَّا قد يُوهِمُ أنَّ الحرفين بمعنًى واحدٍ.

---

(١) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص١٩١.

(٢) هكذا وردت فى طبعة دار الصفوة. وفى طبعة دار الطلائع: "...والاختصاصُ بالماضى لا المضارع، وجزمه وقلب زمانِه إلى المُضِىِّ". شرح الأزهرى على العوامل المائة، "طبعة الطلائع"، ص١٣٦. وهذه الصيغة لا تخلو من اضطراب؛ لأنَّ الضميرَ فى "جَزمِه" و"زمانِه" يعودُ على المضارع، وهذا يدلُّ على اختصاصِها بالمضارع، ولو كان المقصود أنها تختصُّ بالماضى معنًى لا لفظًا؛ فما فائدة قولِه بعدَها: "وقلْبُ زمانِه إلى المُضِىِّ"؟

ــ وفى هذه المسألة قال ابنُ يعيشَ: "قال بعضُهم إنَّ "لَمْ" دخلت على لفظ الماضى، ونقلتْه إلى المضارع؛ ليصحَّ عملُها فيه. وقال آخرون: دخلتْ على لفظ المضارع، ونقلت معناه إلى الماضى، وهو الأظهَرُ؛ لأنَّ الغالبَ فى الحروف تغييرُ المعانى لا الألفاظِ نفسِها". شرح المفصَّل ٨/ ١١٠. وما رجَّحَه ابنُ يعيشَ هو الأقرَب؛ ولعلَّه لا يخفى ما فى الرأى الآخر من تكلُّفٍ. وأرى فى عبارةِ المرادىِّ الغُنْيَةَ؛ إذ ذكرَ أنَّ "لَمَّا" لا يليها إلَّا مضارعُ اللَّفْظ، ماضى المعنَى. انظر: الجَنَى الدَّانى ص٥٩٧.

(٣) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص١٩١.

وأمَّا أوجُهُ الاختلاف بينهما فأوَّلُها: أنَّ المَنْفِىَّ بِـ"لَمَّا" مستمرُّ الانتفاء إلى زمان الحال، بخلاف المَنفىِّ بـ"لَمْ" فإنَّه قد يكون مستمرًّا، وقد يكون منقطعًا(١). والثانى: أنَّ "لَمَّا" تؤذِنُ كثيرًا بتوقُّع ثبوت ما بعدها. وهو ما عبَّرَ عنه عبدُ القاهر بالتوقُّعِ والانتظار(٢). والثالث: أنَّ الفعلَ يُحذَفُ بعد "لَمَّا"؛ يُقالُ: هلْ دخلْتَ المدينةَ؟ فتقول: قاربتُها ولَمَّا. أىْ: ولَمَّا أدخلْها.

وهنا اعترض الأزهرىُّ بفنقلة ثانية؛ إذ يقول: "**فإنْ قيلَ:** قد يُحذَفُ مَنفىُّ "لَمْ" نحْو قول الشاعر: (من الكامل):

احفظْ وديعتَكَ التى استُودِعْتَها ... يومَ الأعازبِ إنْ وصلْتَ وإن لَمِ

... قيلَ: هذا محمولٌ على ضرورة الشِّعْر"(٣).

والملاحَظُ هنا أنَّ الأزهرىَّ لم يذكر عِلَّةَ هذا الأمر ممَّا اقتضى جواز الحذف بعد لَمَّا، ومنعَه بعد "لَمْ". وقد علَّله ابنُ يعيشَ بأنَّ "لَمَّا" فيها زيادةُ "ما" فى التركيب على "لَمْ"، وبهذه الزيادة قد شابهت الأسماء؛ فجازَ أن تكتفىَ بها فى الجواب كما تكتفى بالأسماء(٤). وأمَّا ابنُ هشامٍ فقد علَّله بأنَّ "لَمْ" لنفى "فَعَلَ"، و"لَمَّا" لنفى "قَدْ فَعَلَ"(٥).

ورابع الاختلافات بين الحرفين: أنَّ "لَمَّا" لا تقترنُ بحرف الشرط، بخلافِ "لَمْ"؛ تقول: إنْ لَمْ تقُمْ قمْتُ. ولا يجوز: إنْ لَمَّا تقُمْ قمْتُ(٦).

---

(١) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص١٩١، ١٩٢. وللاستزادة، راجع: مُغْنى اللبيب لابن هشام ٣/ ٤٧٨: ٤٨١.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص١٩٢. وراجع: مُغْنى اللبيب لابن هشام ٣/ ٤٨٢.

(٣) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص١٩٢، ١٩٣، وانظر: رصف المبانى للمالقى ص٣٥١، ومُغْنى اللبيب لابن هشام ٣/ ٤٨٣، ٤٨٤.

(٤) انظر: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٧/ ٤١.

(٥) مُغْنى اللبيب ٣/ ٤٨٥.

(٦) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص١٩٣.

ويبدو أنَّ الأزهريَّ قد اكتفى ببعض الفوارق اختصارًا، والمذكور عند النُّحاة أكثرُ من هذه الأربعة؛ فقد حكَى ابنُ يعيشَ أنَّ هذين الحرفين يتفقان فى نقل المضارع إلى الماضى، والنَّفْى، ويختلفان فى أنَّ "لَمَّا" لنفيِ فعلٍ معه "قَدْ"، و"لَمْ" لنفيِ فعلٍ ليس معه "قدْ"؛ فإذا قال القائلُ: "قامَ زيْدٌ"، قلتَ فى نفيه: "لمْ يقُمْ". وإذا قال: "قد قامَ"، قلتَ فى نفيه: "لَمَّا يقُمْ"(١).

وقد ذكرَ الزَّمَخْشَرِيُّ -فى موضعٍ آخرَ من المفصَّل- أنَّ "لَمَّا" قد استطالَ زمانُ فعلِها؛ فحين تقول: ندِمَ ولمْ ينفعْه النَّدَمُ؛ أىْ عُقَيْبَ ندمِه. أمَّا إذا قلتَ: ولمَّا ينفعْه؛ فهذا يدلُّ على أنَّ النَّدَمَ لمْ ينفعْه إلى وقتِه(٢). وذكر المالَقِيُّ أنَّ من خصائصِ "لَمَّا" أنَّها تُفيدُ الاستمرارَ فى النَّفْيِ، وتنفردُ بهذا المعنَى الزائدِ على "لَمْ"(٣).

ومن البيان السابق يتضحُ أنَّ الزيادة فى بناء "لَمَّا" أعطاها زيادة فى المعانى. وذكر بعض هذه الأمور مفيد للقارئ ليكون على وعى بالاستخدام الدقيق لكلا الحرفين، وكذلك فهو يلفت النظرَ إلى بعض صورِ الدِّقَّةِ فى لسان العرب.

٥- ومنها فى أفعال المقارَبة، قولُه: "**فإنْ قيلَ**: لِمَ حُذِفَ "أَنْ" مع "كادَ" وأُثبِتَ مع "عَسَى"؟

قيلَ: إنَّ "كادَ" أبلَغُ فى تقريب الشيء من الحال؛ ألَا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: كادت الشمسُ تغرُبُ. كان المعنى: قَرُبَ غروبُها جدًّا. (و"عسَى" أذهَبُ فى الدلالة على الاستقبال). ولو قلتَ: "وعسى اللهُ أنْ يدخلَنى الجنَّةَ"؛ لكانَ جائزًا. وإن لم يكن هذا

---

(١) انظر: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٧/ ٤١. وراجع ما فصَّلَه فى هذه المسألة كذلك: ٨/ ١١٠، ١١١. وانظر: شرح التَّفْتازانىِّ على العوامل المائة، المنشور بحَوْلِيَّةِ كُلِّيَّةِ اللُّغَةِ العربيَّةِ بالزقازيق، ع٣٩/ ١٧٠٨، ١٧٠٩.

(٢) انظر: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٨/ ١٠٩. والكلام للزَّمَخْشَرِيِّ بتصرُّفٍ. وللمزيد راجعْه: ٨/ ١٠٩، ١١٠.

(٣) انظر: رَصْف المبانى للمالَقِيِّ ص٣٥١. وللاستزادة، راجع: الجنَى الدانى للمُرادىِّ ص٢٦٨، ٢٦٩.

شديدَ القرب من الحال؛ فإذا كان الأمرُ كذلك حُذِفَ على الاستقبال مع "كاد"، وأُثْبِتَ مع "عسى""[١].

وقد فصَّلَ ابنُ يعيشَ القولَ فى هذه المسألة، وذكر أنَّ الأصلَ فى "عَسَى" أن يكون فى خبرِها "أَنْ" لِمَا فيها من الطمعِ والإشفاقِ، وهما معنيانِ يقتضيانِ الاستقبالَ، و"أَنْ" مؤذِنةٌ بالاستقبال، وأصلُ "كادَ" ألَّا يكونَ فى خبرِها "أَنْ"؛ لأنَّ المرادَ بها قربُ حصولِ الفعْلِ فى الحالِ...[٢].

ومن النماذج السابقة يتبيَّنُ أنَّ الأزهرىَّ لم يكتفِ بشرح ألفاظ المتن، بل إنَّه كثيرًا ما يستطردُ فى مسائلَ متفرِّعةٍ، وربما لا يكونُ المتْنُ فى حاجة إليها، وإنَّما أتى بها لزيادة الإفادة، وبعضُ هذه المسائل يتفرَّعُ عنها مسائلُ أُخَرُ. وكذلك فإنَّ الأزهرىَّ فى شرحِه المسائل متفاوت؛ فهو يختصرُ فى عرض بعضِها، ويُطيل فى بعضٍ.

(١) شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٢٤٢. وما بين القوسين من طبعتى "دار المعارف" ص٢٨٦، و"دار الطلائع" ص١٨٣.

(٢) شرح ابن يعيشَ على المفصَّلِ ٧/ ١٢١. وللمزيد، راجعه: ٧/ ١١٨، ١١٩، وكذلك ٧/ ١٢٤: ١٢٦. وقد ذكر الأزهرىُّ –فى التصريح– معنًى قريبًا من هذا. راجعْه: ص٢٨٢.

المبحث الثالث:

اختيارات خالد الأزهرى وفكره النَّحْوى فى الفَنْقَلات.

تظهرُ شخصيَّةُ الأزهريِّ فى اختياراتِه النَّحْويَّةِ، ومنها ما وردَ فى "الفنقلات". وما يتبين من شرح الأزهريِّ –وفى فنقلاته خاصةً– أنَّه يصرِّحُ باختيارِه فى المسألة أحيانًا، وأحيانًا لا يصرِّحُ.

١– ومن ذلك قولُه –كما تقدَّمَ–: "واللامُ فى العوامل: للاستغراق"(١).

هنا يظهر ميلُ الأزهريِّ –وإن لم يذكرْه صراحةً– لِرَأْيِ جمهورِ العلماءِ بأنَّ اللامَ هى حرف التعريف وحدَها، وليس الألف واللام معًا كما قال الخليلُ(٢)، ووافقه ابنُ مالكٍ ورجَّحَه الأشْمونىُّ، واحتجَّا له(٣). وممَّن احتجَّ على أنَّ اللامَ هى حرف التعريف وحْدَها ابنُ يعيشَ، وعَدَّ الهمزة التى قبل اللام وُصْلةً إلى المنطقِ بها ساكنةً. وذكر أنَّ الخليل يرى أنَّ "أل" حرفُ تعريفٍ بمنزلةِ "قَدْ" فى الأفعالِ (يقصد أنَّه حرف ثنائىُّ البنية)، وأصْلُ الهمزة فى "أل" عند الخليل أنَّها مقطوعة، وإنَّما حُذِفت فى الوصْلِ تخفيفًا لكثرة الاستعمال(٤). وذكرَ ابنُ يعيشَ بعضَ الأدلَّة التى

---

(١) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص٣٢.

(٢) للمزيد، راجع: اللامات للزَّجَّاجى ص١٧: ١٩. وقد بيَّنَ استدلالَ الخليل على رأيه، واستدلالَ أصحاب الرأى الآخر، وقد نسبَ الرأىَ الآخر إلى غير الخليل من البصريين والكوفيين، وعدَّ رأىَ الخليل باطلًا. وراجع: رصْفُ المبانى للمالَقِىِّ ١٥٨: ١٦١، وفيه انتصَرَ لرأى الجمْهورِ، وأجاب عن الحُجَج التى أوردَها الخليل.

(٣) راجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٣، وما بعدها. وهذه المسألة هى التى عناها ابنُ مالكٍ فى "الخُلاصة" بقوله:

"أَلْ" حرْفُ تعريفٍ أو اللامُ فقَطْ ... فنَمَطٌ عَرَّفْتَ، قُلْ فيه: النَّمَطْ.

ــ وفى البيت ذكرَ الرَّأْيَيْنِ دون ترجيحٍ. ورَجَّحَ الأَشْمونىُّ فى شرحه البيت أنَّ المعرِّف "أل"، ونسبَه إلى الخليلِ وسِيبَوَيْهِ، ونسبَ إلى سِيبَوَيْهِ كذلك أنَّ اللامَ وحدَها حرفُ التعريفِ والألف زائدة. راجع: منهج السالك ١/ ٨٢، ٨٣.

(٤) راجع: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٩/ ١٧، ١٨. وقد أورد حُججًا للخليل، وأجاب عنها بحُججٍ أخرى تدعم رأىَ سِيبَوَيْهِ، وردَّ ما احتجَّ به الخليلُ.

تؤكِّدُ أنَّ اللَّامَ وحْدَها هى حرفُ التعريف؛ منها أنَّ حرفَ الجَرِّ يعملُ فيما بعدها؛ مما يدلُّ على شدَّةِ امتزاج حرف التعريف بما عَرَّفَه، وذلك لقِلَّتِه وضعفِه عن قيامِه بنفسه، ولو كان على حرفين لَمَا جازَ تجاوزُ حرف الجَرِّ إلى ما بعده(١).

والتحقيق فى هذه المسألة -كما فَصَّلَ الأزهرىُّ نفسُه فى التَّصْريح- أنَّ الاختلافَ فيها على أربعةِ أقوالٍ؛ الأوَّلُ أنَّ المعرِّفَ هو "أَلْ"، ونُسِبَ هذا الرأى إلى الخليل وابن كيسان. والثانى أنَّ اللامَ وحدَها هى المعرِّفُ، ويُنْسَبُ إلى سِيبَوَيْهِ -على اختلاف- والأَخْفَشِ. والثالث أنَّ المعرِّف "أَلْ"، والألف فيه زائدة، وقد عزَاه بعضُهم إلى سِيبَوَيْهِ. والرابع أنَّ المُعَرِّفَ الهمزةُ وحْدَها، واللام زائدةٌ للتفريق بينها وبين همزةِ الاستفهام، وهو مذْهَبُ المُبَرِّدِ(٢).

٢- وفى بعض الأحيان يتبيَّنُ توجُّهُ الأزهرىِّ من اختيارِه المصطلحات، ومنه قوله: "**فإن قيلَ** لمَ سُمِّيَتْ هذه الحروفُ حروفَ الجَرِّ؟

قيل: إنها تجرُّ معانىَ الأسماء إلى الأفعال"(٣).

و"حروفُ الجَرِّ" اصطلاحٌ بصرىٌّ، وأمَّا الكوفيُّونَ فيُسمُّونَها "حروفَ الإضافةِ"؛ لأنَّها تضيفُ الفعلَ إلى الاسم؛ أىْ تربطُ بينهما، ويسمُّونها أيضًا "حروفَ الصِّفات"؛ لأنَّها تُحْدِثُ صفةً فى الاسم(٤). والأزهرىُّ هنا لا يحيدُ عن الاصطلاح الذى اختاره صاحبُ المتن.

---

(١) راجع: شرح المفصَّل ٩/ ١٨، ٢٠.

(٢) باختصار وتصرُّف عن: شرح التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى ص١٧٩. وقد ساق الأزهرىُّ عددًا من الأدلَّةَ لكل فريق؛ فراجعه: ص١٧٩، ١٨٠. ولم يرجِّح بينها.

(٣) شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٥٠.

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهرىِّ ص٦٣٠. وذكرَ ابنُ يعيشَ أن هذه الحروفَ تسمَّى حروفَ الإضافةِ؛ لأنَّها تضيفُ معانىَ الأفعال قبلَها إلى الأسماء بعدها -وهى التَّسْمية التى اختارَها الزَّمَخْشَرىُّ فى المفصَّل- وتسمَّى حروفَ الجرِّ؛ لأنَّها تجرُّ ما بعدها من الأسماء؛ أى تَخْفِضُها، وقد يسمِّيها الكوفيُّونَ حُروفَ الصِّفات؛ لأنَّها تقعُ صفاتٍ لِمَا قبْلَها من النَّكرات... شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٨/ ٨.

٣- ومن مواضع الفنقلة التى تظهر فيها اختياراتُ الأزهرىِّ قولُه: **فإنْ قيل:** ما تقولُ فى جرِّ "بلدةٍ" -يقصد فى قول الراجز: وبلدةٍ ليس بها أنيسُ- أهو مجرورٌ بـ"رُبَّ" المقدَّرةِ، أمْ بالواو المذكورة؟" ويجيب: "**قيلَ**: إنَّ "بلدةٍ" مجرورةٌ بـ"رُبَّ" المقدَّرةِ، لا بالواو المذكورة؛ لأنَّها ليست جارَّةً، بلْ هذه الواو للعطف بخلاف الواو فى "واللهِ لَأفْعَلَن"؛ لأنَّها الواوُ الجارَّةُ للقَسَم. وقد أوْرَدَ رأىَ سيبويْهِ بأنَّ الواوَ هنا عاطفة، ولو جاءت فى أول الكلام فإنَّه يقدَّرُ كلامٌ قبلَها[(١)].

وظاهرُ كلامِ الشارحِ موافَقَةُ رأْىِ سِيبَوَيْهِ فى هذه المسألة، ولكن هذا لم يمنعْه من ذكْرِ رأْىِ الكوفيِّينَ بعدَه؛ فهم يوافقون على كون هذه الواو عاطفةً فى الأصْلِ، ولكنَّهُمْ يروْنَ أنَّها صارتْ قائمةً مقامَ "رُبَّ" جارَّةً بنفْسِها، لصيرورتِها بمعنى "رُبَّ"، فلا يقدِّرون المعطوفَ عليه؛ لأنَّ تقديرَه فيه تعسُّفٌ، بخلافِ واوِ القَسَمِ؛ لأنَّها لم تكنْ فى الأصل واوَ العطف -بل هى جارَّةٌ- ولذا جازَ دخولُ العاطفِ عليها[(٢)].

وموقف البَصْريين هنا جاء مبنيًّا على الأصل المقرَّر عندهم أنَّه يُشترَط فى الحرف لكى يعملُ أن يكون مختصًّا بالدخول على الأسماء وحدها أو الأفعال وحدها، وأمَّا الحروفُ التى تدخل على الأسماء والأفعال جميعًا فلا عملَ لها، والواو مع "رُبَّ" هى العاطفة، وهى تدخل على الأسماء والأفعال؛ لذلك فإنَّ العمل لـ"رُبَّ" المحذوفة، وليس للواو. وأجابوا على استدلال الكوفيِّينَ بأنَّ الواوَ فى "وتاللَّهِ" واوُ

---

(١) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة للجُرجانى ص٩٦، وراجع: رصْف المبانى للمالَقى ص٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٩٧، ٩٨. والرأى الذى نسبَه للكوفيِّين قد وافقهم عليه المبرِّد من البَصْريين. للمزيد حول هذه المسألة وأدلَّة كل فريق، راجع: الإنصاف لأبى البركات الأنبارى ١/ ٣٢٢. ومن تعقيبات الأزهرىِّ على بعضِ الشواهد على "واو رُبَّ" يتأكَّدُ أنَّه يتبع رأىَ البصريِّين فى أنَّ الجارَّ فيها هو "رُبَّ" المحذوفة. راجع: التصريح بمضمون التوضيح ص٦٦٩، ٦٧٠.

عطْفٍ لا قَسَمٍ، وكذلك فهم يقدِّرون كلامًا محذوفًا قبل "واو رُبَّ" التى جاءت فى بدايات القصائد.

وفسَّرَ المرادىُّ مجيئَها فى ابتداء القصائد باحتمال إسقاط الرُّواة لشيء من الأبيات قبلها، أو أنَّ الشاعرَ قد عطفَ الكلامَ على بعْضِ ما فى نفسه(١). ويرى الباحثُ أنَّ رأىَ البصريين هنا أَقْيَسُ وأَحْكَمُ، وإنْ كان رأىُ الكوفيِّين هو الأبعد عن تكلُّف التقديرات.

٣- وأحيانًا يستشكل الأزهرىُّ ويجيب بدون الإتيان بأسلوب الفنقلة، ومن ذلك قوله: "وقد تكون "إنَّ" فى لغةٍ تنصِبُ الاسمَ والخبرَ، نحوُ "إنَّ زيدًا قائمًا". ومُتَمَسَّكُ صاحبِ هذه اللغةِ الحديثُ: "إنَّ قعْرَ جهنَّمَ سبعينَ خريفًا"... وأُجيبَ عنه بأنَّ تقديرَ الحديثِ: "إنَّ بلوغَ قعْرِ جهنَّمَ يكون فى سبعين عامًا"؛ فـ"سبعينَ" ظرفٌ مقدَّرٌ بـ"فى" متعلِّقٌ بـ"يكونُ"، والجملةُ فى محلِّ الرَّفْعِ خبرُ "إنَّ"(٢).

وللحديث أكثرُ من روايةٍ، منها روايةُ الإمامِ مُسْلِمٍ فى صحيحِه: "وَالَّذِى نَفْسُ أَبِى هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا". وقد عقَّبَ الإمامُ النَّوَوِىُّ بأنَّها هكذا وردتْ فى بعض الأصول... ووقعَ فى معظمِ الأصولِ والرِّواياتِ "لَسَبْعِينَ" -بالياءِ- وهو صحيحٌ أيضًا(٣). وذكر الإمامُ النَّوَوَىُّ توجيهين لهذه الرواية؛ إمَّا على مذهب من يحذفُ المُضافَ ويُبقى المضافَ إليه على جَرِّه؛ فيكون التقدير: "سَيْرُ سبعين خريفًا"، أو على أنَّ "قَعْرَ" مصدر، يُقالُ: قَعَرْتُ الشيء: إذا بلغْت قَعْرَه، ويكون "سبعين" ظرفَ زمان، وخبر "إنَّ" تقديرُه "كائن"، وظرفُ الزَّمانِ متعلِّقٌ به(٤).

---

(١) انظر: الجَنَى الدانى للمرادى ص١٥٤، ١٥٥. قال ابنُ هِشام فى "واو رُبَّ": "والصحيحُ أنَّها واو العطف، وأنَّ الجرَّ بـ"رُبَّ" محذوفة خلافًا للكوفيِّين والمبرِّد". المُغْنى ٤/ ٣٨٧.

(٢) انظر: شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص١٣٠.

(٣) انظر: المِنهاج شرح صحيحِ مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّووى ٣/ ٧٢.

(٤) المِنهاج شرح صحيحِ مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّووى ٣/ ٧٢، ٧٣ "بقدْرٍ من التصرُّف". وراجع: مُغْنى اللبيب لابن هشام ١/ ٢٣٠.

وما سبق من جواب الأزهريِّ وما أوردَ الإمامُ النَّـوَوِيُّ وغيرُهمـا علـى التقدير، وإلَّا فهناك لغةٌ عن بعض العرب على نصب الجُزئين بـ"إنَّ" وأخواتِهـا. وقد ذكرها الأشمونيُّ نقلًا عن بعضهم كابن سِيده، وذكر عليها ثلاثةَ شـواهدَ مـن الشِّعْرِ؛ منها:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فلْتَأْتِ، ولْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفافًا؛ إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا[1] "من الطويل"

ولم يتعرَّض الأزهريُّ لذكر هذه اللغة، ولعلَّ إهمالَه لها لأنَّها ليسـت اللغـة المشهورة عن العرب؛ فيكون قد عدَّ ذلك من النُّدْرة أو الشُّذوذ ممَّـا ألجـأه إلـى التقدير.

٤- ومن ذلك قولُه: "**فإنْ قيلَ**: ما تقولُ فيما رُوِيَ عن يونُسَ إعماله (يقصـدُ إعمال ما الحجازيَّةِ) بعد إلَّا[2]، واستشهد عليه بقول الشاعر:

وما الدهرُ إلَّا مَنْجَنونًا بأهْلِه ... وما صاحبُ الحاجاتِ إلَّا مُعَذّبا "من الطويل"

قيلَ: إنَّ هذا محمولٌ على تقديرِ: "يُشْبِه مَنْجنونًا"، و"مَنْجنونًا": منصوبٌ على أنَّه مفعول "يُشْبِه"، والجملة الفعلية فى محلِّ الرَّفْعِ خبرٌ لـ"الدهر"، ويكون تقـديرُه: وما الدهْرُ إلا يُشبِهُ مَنْجَنونًا بأهله، وهكذا تقدير المصراع الثانى: "ومـا صـاحبُ الحاجات إلا يُشبهُ معذَّبا"[3].

---

(١) انظر: منهج السالك للأشمونى ١/ ١٣٥.

(٢) يقصد إعمالَ "ما" الحجازية بنصب خبرِها بعد "إلَّا". وقد أفادَ ابنُ هشامٍ بأنَّ "ما" تعملُ عملَ "ليسَ" عند الحِجازيِّين والتِّهاميِّين والنَّجْديِّين، بخلاف بنى تميم. راجع: المُغْنـى ٤/٤٢، ٤٣. ومنه يبدو أنَّ إهمالَها من الأمور التى تكادُ تكونُ ممَّا انفردَ به بنو تميم.

(٣) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص١٥٩، ١٦٠. وقد عقَّبَ الأشمونيُّ على بيت "ومـا الدهرُ إلا منجنونًا..." بأنَّه شاذٌّ أو مؤوَّل. انظر: منهج السالك ١/ ١٢١، ١٢٢. والمَنْجَنـون: دولابُ الماء؛ ففى اللسان: الدُّولاب التى يُسْتَقَى عليها. انظر: لسان العـرب، "منجنـون" ٦/ ٤٢٧٣. ومن الأخطاء التى جاءت فى نسختى شرح الأزهريِّ الصادرتين عن دار المعـارف "ص١٨٠" ودار الطلائع "ص١٠٥" أنَّ فيهما "مجنونًا" بدلًا من "مَنْجنونًا"، تكرَّرَ هـذا الخطـأُ ستَّ مرَّاتٍ فى المتن المحقَّق وفى الهامش، وفيه كسْرٌ لوزن البيت وخللٌ واضح فى معناه.

وللبيتِ توجيهاتٌ أخرى عند النُّحاة، منها أنَّ "مَنْجَنونًا" نُصِبَ على أنه مصدر مشبَّه، كأنَّه قال: يدور دورانًا مثل دوران "مَنْجَنون"؛ فحُذف الفعلُ والمصدرُ والصِّفَةُ ومُضافُها، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَ المصدر الأول، كما قال امرؤ القيس: (من الطويل)

إذا التفتتْ نحوى تضوَّعَ ريحُها ... نسيمَ الصَّبَا جاءتْ برَيَّا القَرَنْفُلِ

أىْ تضوُّعًا مثلَ تضوُّعِ "نسيم"...[1]. ولعلَّ الأزهرىَّ قد أغفلَ هذا التوجيهَ لأنَّه بالغُ التكلُّف؛ لِمَا فيه من كثرة التقديرات.

ويبدو للباحثِ أنَّ الشاعرَ اضطُرَّ إلى النَّصْبِ اضطرارًا؛ فالرَّفْعُ والنَّصْبُ لا يغيِّران فى وزن البيت هنا، إلَّا أنَّ القافيةَ المنصوبةَ اضطرَّت الشاعر إلى نصْبِ "معذَّبا" رغم دخول "إلَّا"، وقد نصَبَ "مَنْجنونًا" فى صدر البيت؛ حتى لا يخالفَ بين الشطرين.

– وردَّ الأزهرىُّ كذلك على يونُسَ بن حبيبٍ زعْمَه أنَّ خبرَ "ما" ينتصبُ إذا تقدَّمَ على الاسم، والشاهدُ الذى احتجَّ به يونُسُ قولُ الفَرَزْدق: (من البسيط)

فأصْبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وأجاب الأزهرىُّ بأنَّ هذا "محمولٌ على حذف الخبر، وهو حاصل. و"مثلَهم" منصوب على أنَّه حالٌ، تقديرُه: إذْ ما بشرٌ حاصلًا حالَ كونِه مشابهًا لهم"[2]. والأزهرىُّ فى هذا يوافقُ البصريِّين؛ لأنَّ "ما" عندَهُمْ عاملٌ ضعيفٌ، وقاسَها سيبويهِ على "إنَّ" وعملِها؛ إذ لا يجوزُ تقديم خبر "إنَّ" على اسْمِها؛ لأنَّها ليست بفعل، وإنما

(١) رصْفُ المبانى للمالَقِىِّ ص٣٧٩. وقد وافق ابنُ مالكٍ يونسَ بنَ حبيبٍ فى إعْمالِ "ما" الحجازيَّةِ مع دخول "إلَّا"، وهو رأى أبى علىٍّ الشَّلوبين. للاستزادة، راجع: الجَنَى الدانى للمرادى ص٣٢٥: ٣٢٧.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص١٦٠، ١٦١.

جُعلت بمنزلتِه؛ فكما لم تتصرَّفْ "إنَّ" كالفعل كذلك لم يجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تقْوَ قوَّتَه؛ فكذلك "ما"(١).

واختلف النقلُ عن الفَرَّاء فى هذه المسألة؛ فنُقِلَ عنه أنَّه أجازَ: "ما قائمًا زيْدٌ"، ونقلَ ابنُ عُصْفورٍ أنَّه لا يُجيزُه. وبعضُ النَّحْوِيِّينَ ذهب إلى التفصيل؛ فقال: إن كان خبرُ "ما" ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، جاز توسُّطُه بين ما واسمِها، مع بقاء عمل النصب فيه، وإن كان غيرَ ذلك لم يجُزْ(٢). ولعلَّ السببَ فى هذا أنَّهم يتوسَّعون فى الجارِّ والمجرور وفى الظروف ما لا يتوسَّعون فى غيرها.

ورأى بعضُهم فى هذا البيت أنَّ قائلَه –وهو الفرزدق– تميميٌّ؛ فلمَّا صارَ إلى الحجاز، سمِعَهم ينصبون خبرَ "ما" مع التأخير؛ فظَنَّ أنَّ مذهبَهم مع التقديم ذلك؛ فنطقَ به على لغتِهِمْ فغَلِطَ. وقد بيَّنَ المالَقِيُّ فسادَ هذا القولِ من وجهين؛ أحدهما أنَّ العربيَّ إذا تكلَّمَ (على لُغَةِ قومٍ) فلا بدَّ أن يأتىَ بها كما يأتون، ولا يخرُج عن لغتِهم إلى الفساد. والوجه الآخر أنَّ العربيَّ لا يَقيسُ تأخيرًا على تقديم، ولا يتفقَّه؛ وإنَّما ذلك حظُّ النَّحْوىِّ، وإنَّما ينطقُ العربيُّ بلغتِه الطبيعية...(٣).

ويرى الباحثُ أنَّ ما ذكروه فى هذا البيت غيرُ ممتنع؛ فاللسانُ عمومًا قد يتعرَّضُ للزَّلَل، وكذلك فالعربيُّ –وإن كان لا يقيسُ تأخيرًا على تقديم ولا يتفقَّه على طريقة أهل الصناعة النَّحْويَّة– إلَّا أنَّه قد يُعمِلُ شيئًا من القياسِ عفوًا دون قصدٍ إليه.

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويهِ ١/ ٥٩. وقد ذكرَ ابنُ يعيشَ أنَّ علَّةَ منْعِ تقدُّم خبَرِ إنَّ على اسمها، أنَّ "إنَّ" وأخواتِها فروعٌ على الأفعال غيرُ متصرِّفَةٍ؛ لذلك فقد انحطَّتْ عن درجةِ الأفعال؛ فلا يجوز ذلك إلَّا أن يكونَ الخبَرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ لأنَّهُمْ توسَّعوا فى الظروفِ ما لم يتوسَّعوا فى غيرِها لكثرتِها فى الاستعمال. انظر: شرح المفصَّل لابن يعيشَ ١/ ١٠٣.

(٢) انظر: الجَنَى الدانى للمُراديِّ ص٣٢٤. وقد نسبَ تصحيحَ الرأيِ الأخيرِ لابن عُصْفور.

(٣) انظر: رصفُ المبانى للمالَقِيِّ ص٣٧٩. وفى النسخة المطبوعة: (إذا تكلَّمَ على لُغَةِ قوْمِه)، ورأيتُ السياقَ يقتضى أن تكون "لغة قومٍ" بالتنكير؛ فأثبتُّها هكذا. وراجع: منهج السالك للأشمونى ١/ ١٢٢.

ومع ذلك فإنَّ الباحثَ يرى موافقةَ المالقى فى ردِّ هذا الرأى؛ لأنَّ ما ذكره هؤلاء النُّحاةُ حول هذا البيت قائمٌ على مجرَّد الظَّنِّ، ولا دليلَ عليه، وكذلك فإنَّ تبنِّى هذا الرأى قد يفتح بابًا للتشكيك فى عدد كبير من الشواهد بمثل هذه الاحتمالات.

والملاحَظ فى بيت الفرزدق أن نصْبَ كلمةِ "مثلَ" لم يأتِ لضرورةٍ شعرية؛ فالنصبُ جاء اختيارًا من الشاعر.

٥- ومنها قولُه: "**فإنْ قيلَ**: إنَّ المقرَّرَ عندَهُمْ أنَّ معمولَ أسماءِ الأفعالِ لا يتقدَّمُ عليها؛ فنحوُ ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[١] يُشْكَلُ به؛ لأنَّ "كِتَابَ اللهِ" معمولُ "عَلَيْكُمْ"، وقد تقدَّمَ قبلُ.

قيل: إنَّ "كِتَابَ اللهِ" ليس معمولَ "عَلَيْكُمْ"، بل معمولٌ لفعْلٍ دلَّ عليه مضمونُ الكلام؛ فكأنَّه قيلَ: كتَبَ اللهُ ذلك كتابًا عليْكُمْ، فـ"كتابًا" معمولُ "كَتَبَ اللهُ"، و"عليكم" صِلَةُ "كتابًا""[٢].

والضمير فى "عندهم" يشير إلى نُحاةِ البصْرةِ؛ لأنَّهم هم مَن يمنعون تقديم معمولِ اسْمِ الفعْلِ على اسْمِ الفعْلِ، ووافقهم فى ذلك الفَرَّاء؛ وجمهورُ الكوفيين يُجيزون ذلك[٣]. وقد ذكرَ السَّمينُ الحَلَبِىُّ ثلاثةَ أوجُهٍ لنصْبِ "كتابَ" فى الآية المذكورة؛ الأول: نصبُه على أنَّه مصدرٌ مؤكّد لمضمون الجملة المتقدِّمةِ قبلَه، وهى قوله تعالى: "حُرِّمَتْ"، ونصبُه بفعلٍ مقدَّر؛ أىْ: كتبَ اللهُ ذلك عليكم كتابًا. وقد عدَّهُ السَّمينُ أظْهَرَ الأقوال.

وقيل: منصوبٌ بإضْمارِ فِعْلٍ؛ أى: الزموا كتابَ الله. و"عليكم" إغراء، مفعولُه قد حُذِفَ للدلالة بـ"كِتَابَ اللهِ" عليه... وقيلَ: على أنَّه منصوبٌ على الإغراء بـ"عَلَيْكُمْ"، والتقديرُ: عليكم كتابَ الله؛ أى: الزموه، وهذا رأىُ الكِسَائِىِّ ومن تابَعَه،

---

(١) من الآية ٢٤، فى سورة النساء.

(٢) شرح الأزهرىِّ على العوامل المائة ص٢١٦، ٢١٧.

(٣) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ١/ ٢٠٠.

أجازوا تقديمَ المنصوب فى باب الإغراء مستدلِّين بهذه الآية، وبقول الآخر:(من الرَّجَز)

يا أيُّها المائحُ دَلْوى دونَكَا ... إنِّى رأيْتُ الناسَ يَحْمَدونَكَا[١].

ولعلَّ هذا الشاهدَ هو ما عَنَاه الأزهريُّ بقوله بعدها: "...فما تقولُ فى قولِهم: "دَلْوى دُونَكَ"؛ فدَلْوى: معمولُ "دونَكَ"، وقد تقدَّمَ؟

قيلَ: إنَّ "دَلْوِى" مبتدأٌ، و"دونَكَ": بمعنى "قُدَّامَكَ" خبرُه؛ أىْ دَلْوِى قُدَّامَك"[٢].

وهو بهذا يردُّ على الكوفيِّينَ، ولهذا الشاهد توجيهات أخرى عند غيرِه من النُّحاةِ؛ منها: أنَّ "دَلْوى" مرفوعٌ على أنَّه خبَرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: هذا دَلْوى دونكا[٣]. ومنها أنَّ "دَلْوِى" مَنْصُوبٌ بـ"المائح" قبْلَه؛ أى الذى ماحَ دَلْوى[٤]. وعليه يتبيَّنُ ضعفُ استدلالِ الكوفيِّين بهذا الشاهد، وخاصَّةً مع كون الإعراب على آخر "دَلْوِى" غير ظاهر؛ ممَّا يجعلُ الاحتمالاتِ الإعرابيَّةَ لهذه الكلمةِ متعدِّدة.

٦- ومنها قولُه: "**فإنْ قيلَ:** لِمَ قدَّمَ الفعلَ على المصْدَرِ مع أنَّ المصدرَ أصْلٌ والفعْلَ فرْعٌ؟

قيل: إنَّ مقصودَ المصنِّفِ بيانُ العواملِ اللفظيَّةِ القياسيَّةِ، والفعلُ منها أصلٌ فى العمل، والمصدرُ فرعٌ له فيه"[٥].

هذا الاستشكال يدلُّ على موافقة الأزهريِّ لِمَا قرَّرَه البصريُّونَ مِنْ أنَّ المصدرَ هو الأصْلُ فى الاشتقاق والفعْلَ فرعٌ عليه، وإلَّا فإنَّ نُحاةَ الكوفةِ يروْنَ

---

(١) راجع: الدُّرُّ المَصُونُ فى علوم الكتاب المَكنون للسَّمين الحلَبى ٣/ ٦٤٨، ٦٤٩.

(٢) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص٢١٧.

(٣) انظر: راجع: الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١/ ٢٠٤.

(٤) انظر: الدُّرُّ المَصُون فى علوم الكتاب المَكنون للسَّمين الحلَبى ٣/ ٦٤٩. و"المَيْحُ": "أنْ يدخُلَ البئرَ فيملأَ الدَّلْوَ، وذلك إذا قلَّ ماؤها". لسان العرب لابن منظور، مادة "ميح"، م٦، ص٤٣٠٥.

(٥) شرح الأزهريِّ على العوامل المائة ص٢٥٧.

الفعْلَ هو الأصل. وقد ناقش أبو البركات الأنبارىُّ هذه المسألةَ، وعرضَ أدلَّةَ الفريقين، ويبدو –للباحث– أنَّ رأىَ البَصْرِيِّين أَظْهر؛ ولعلَّ أقوى أدلَّتِهم فى هذه المسألة أنَّ المصدرَ يدلُّ على زمان مطلق، والفعل يدلُّ على زمان مقيَّد، والمُطْلَقُ أصلٌ للمقيَّد(١).

٧– ومن مواضعِ الفَنْقَلَةِ ما ورد فى كلام الأزهرىِّ عن العامل فى الفعل المضارع؛ فبعد أن ذكر آراءَ البصريين والكوفيين، أوردَ ثلاثة إشكالات على رأى البصريين، وأجاب عنها؛ ممَّا يقطع بأنَّه هو الرأى المختار لديه، وهو الموافق لاختيار عبد القاهر فى المتن، بأنَّ العاملَ فى المضارع هو وقوعُه موقعَ الاسْمِ، وهو عاملٌ معنوىٌّ. وهذه الإشكالات يأتى بيانُها لاحقًا.

وجديرٌ بالذِّكْرِ أن الأقوالَ قد تعدَّدتْ عن عاملِ الرَّفْعِ فى المضارع؛ وهذا بيانُها:

القول الأول: أنَّ عاملَ الرَّفْعِ فى المضارِعِ هو صِحَّةُ وقوعِه موقعَ الاسم؛ لأنَّه يقعُ حيث يصحُّ وقوعُ الاسم، كما فى قولك: "يضربُ" زيدٌ" ترفعُ الفعلَ؛ لأنه يجوز لك أن تقول: "أخوكَ زيدٌ"، وكذلك فى قولك: "زيدٌ يضربُ"؛ فإنَّ ما بعد المبتدأ يصحُّ أنْ يكونَ اسْمًا. وهذا مذهبُ سِيبَوَيْهِ والبصريين. وهو الذى اختاره الزَّمَخْشَرِىُّ فى "المفَصَّل"، ووافقَه ابنُ يعيشَ، وهو ما ذهب إليه الجُرجانىُّ قبلُ فى متْنِه، وتابعَه الأزهرىُّ(٢).

والقول الثانى: أنَّ عاملَ الرَّفْعِ فى المضارِعِ تعرِّيه من العواملِ اللفظيَّةِ مُطْلَقًا. وهو رأىُ جماعةٍ من البَصْريين، وضعَّفَه ابنُ يعيشَ بحُجَّةِ أنَّ التعرِّى عدَمُ العامل، والعاملُ ينبغى أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول، والعدَمُ نسبتُه إلى الأشياء

(١) للمزيد، راجع: الإنصاف للأَنْبارىِّ ١/ ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) راجع: شرح ابن يعيش للمفصَّل ٧/ ١٢، وراجع كذلك: الإنصاف لأبى البركات الأنبارى ٢/ ١٠٣، ١٠٤، وشرح الأزهرى على العوامل المائة ص٢٨٦، ٢٨٧.

كلِّها نسبةٌ واحدةٌ، لا اختصاصَ له بشيء دون شيء(١). وقد يكونُ مقصودُه بهذا أنَّ الأصْلَ فى الأشياء عدم وجود العوامل؛ فلا مزيَّةَ فى ذلك للمضارِعِ على غيرِه.

والقول الثالث: أنَّ العاملَ فيه تجرُّدُه من عوامل النصب والجزم. ونسبَه الأنباريُّ إلى أكثر الكوفيِّين، وعَزَاه ابنُ يعيشَ إلى الفَرَّاء خاصَّةً، وضعَّفَه ابنُ يعيشَ لعلَّةِ تضعيفِ القولِ السابق، وأيضًا لأنَّ ذلك يقضى بأنَّ أولَ أحوالِ المضارِعِ النَّصْبُ والجَزْمُ، والعكْسُ هو الصحيحُ؛ إذْ إنَّ الرَّفْعَ هو أولُ أحوال المضارع(٢). ومن هذه الأقوال يتأكَّدُ ما ذهب إليه البصريون إذِ الرَّفْعُ فى المضارِعِ هو الأصْلُ، وهو الغالبُ؛ أمَّا النَّصْبُ والجَزْمُ فعارضان لدخول العوامل، وليس العكسَ مما يلزمُ من كلام الكوفيين.

والقول الرابع: أنَّ العاملَ فيه الزوائدُ الأربعُ فى أوَّله –وهى أحرفُ أنيْتُ– لأنَّه قبلَها كان مبنيًّا، وبها صار مرفوعًا؛ فأُضيفَ العملُ إليها ضرورةً إذْ لا حادثَ سواها. وهو قولُ الكسائىِّ، ويبدو من عبارة "إذْ لا حادثَ سواها" أنَّه قد ذهب إلى هذا لمَّا رأى أنَّ هذه الأحرفَ الزائدةَ هى الشيءُ الوحيدُ الذى حدثَ بالمضارع فأعطاه خصوصيتَه فى الإعراب. ولعلَّ هذا القولَ هو أضعَفُ الأقوال، وقد ردَّ عليه النُّحَاةُ، ونقلَ الأزهريُّ أنَّ الرَّفْعَ لو كان بأحرُفِ المضارَعة لبقىَ المضارِعُ مرفوعًا أبدًا، وإن دخلَتْ عليه النواصبُ والجوازمُ؛ لأنَّ أحرُفَ المضارَعةِ تبقى فيه دائمًا(٣).

وقد ذكر أبو البركات الأنباريُّ وابنُ يعيشَ اعتراضين آخرَين على قول الكسائى؛ أولهما أنَّه لو كان العاملُ فيه أحرفَ المُضارَعَةِ لَمَا جازَ دخولُ عواملِ النَّصْبِ والجَزْمِ عليه؛ لأنَّ العواملَ لا تدخلُ على العوامل. وثانيهما أنَّ هذه الزوائدَ

---

(١) انظر: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٧/ ١٢.

(٢) انظر: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٧/ ١٢. وقد سبقه الأنباريُّ إلى ذلك فذكرَ أنه لا خلاف بين النَّحْويين أنَّ الرفع قبلُ، كما أنَّ الفاعلَ قبل المفعول. انظر: الإنصاف للأنبارى ٢/ ١٠٤.

(٣) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٢٨٨.

أيضًا ملازِمةٌ للمضارِع فهى جزءٌ منه، وقولُ الكِسَائِىِّ يلزمُ منه أنَّ الشيء يعملُ فى نفسه، وهذا مُحال(١).

وكلُّ ذلك يؤيِّد ما ذهب إليه عبدُ القاهر فى متْنِه، وتابعَه عليه الأزهرىُّ مِنْ أنَّ عاملَ الرَّفْعِ فى المضارِعِ قيامُه مقامَ الفعل.

هذا، وقد أوْرَدَ الأزهرىُّ ثلاثةَ اعتراضاتٍ على القولِ المُخْتارِ لديه –وهو القول الأول– وأجابَ عنها بأسلوب الفَنْقَلَةِ؛ أولها بقوله: "**فإنْ قيل**: قد يقَعُ المضارِعُ فى الموضع الذى لا يصحُّ وقوعُ الاسم فيه، نحو الذى "يضربُ"، و"سيقومُ"؛ فكيف يصحُّ مذهبُ البصريِّين؟

قيل: إنَّ المضارعَ واقعٌ موقعَ الاسْمِ؛ لأنَّكَ تقولُ: فى الذى يضربُ: الذى هو ضاربٌ، أو الذى ضاربٌ "هو". و"سيقوم" واقعٌ موقعَ الاسم؛ لأنَّ السينَ صارتْ أحدَ أجزاء الكلمة(٢).

وثانى الاعتراضات: "**فإنْ قيل** إنَّ خبرَ (كادَ) شرطُه أن يكون مضارعًا، نحو: كادَ زيدٌ يقومُ؛ فذلك المضارعُ لا يقعُ موقعَ الاسم".

وأجاب الأزهرىُّ بأنَّ الأصْلَ فيه أنْ يُقالَ: "كادَ زيْدٌ قائمًا". لكنَّه عُدِلَ عن الاسم إلى الفعل للدلالةِ على الحدوثِ؛ لأنَّ "كاد" يُستعمَلُ فى قُرْبِ الفعلِ من الحدوث، والفعلُ يدلُّ على الحدوث، بخلاف الاسم(٣). وسبَقَ أنْ أجاب أبو البركات الأنبارىُّ على هذه المسألة فى قوله: "لمَّا كانت "كادَ" موضوعةً للتقريب من الحال، واسمُ الفاعل ليس دلالتُه على الحال بأوْلَى من دلالته على الماضى، عَدَلوا عنه إلى "يَفعلُ"؛ لأنَّه أدلُّ على مُقْتَضَى "كادَ"، ورفعوه مراعاةً للأصْلِ"(٤). وممَّا يؤكِّدُ ما

---

(١) باختصار من الإنصاف للأنبارى ٢/ ١٠٥. وقد اكتفى الأزهرىُّ فى ردِّ قول الكسائى بالإلزام الثانى، وهو وجوبُ ارتفاعِه مع دخولِ النواصبِ والجوازمِ؛ لأنَّ أحرُفَ المضارَعةِ لا تفارقُه. وهو دليلٌ كافٍ لنقْضِ هذا الرَّأْىِ.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٢٨٧.

(٣) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة ص٢٨٧.

(٤) الإنصاف لأبى البركات الأنبارى ٢/ ١٠٦.

ذهبوا إليه –من أنَّ الأصْلَ فى خبرِ "كادَ" أن يكون "اسمًا"– بيتُ تأبَّطَ شرًّا: (من الطويل)

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ، وما كِدْتُ آئبًا ... وكمْ مثلِها فارقْتُها وهْىَ تَصْفِرُ

فقد جاء الشاعر بخبر "كادَ" اسمَ فاعلٍ على الأصْلِ المهجورِ، بدلًا من أن يقول: "وما كدْتُ أؤوبُ"، كما هو معتاد فى الاستعمال؛ وهذا يشير إلى أنَّ الفعلَ المضارعَ فى خبر "كادَ" فى موقع الاسم.

وقد مثَّلَ ابنُ يعيشَ على هذه المسألة بقولهم: "عسَى زيدٌ أن يقوم"؛ فالمصدر مؤوَّل عن مصدر صريح، والتقديرُ: "عسَى زيدٌ القيامَ"، مع أنَّ المصدرَ الصريحَ غيرُ مستعملٍ(١).

وثالث الاعتراضات: "**فإنْ قيل**: إنَّ الماضىَ أيضًا يقعُ موقعَ الاسم؛ لأنَّكَ تقولُ، فى (زيدٌ ضاربٌ): زيدٌ ضربَ". ويلزمُ من ذلك أن يكون الماضى مرفوعًا أيضًا؛ لأنَّه يقَعُ موقعَ الاسم.

وأجاب بأنَّ العاملَ إنما يعملُ الرَّفْعَ والنصبَ والجرَّ بعد أن يثبُتَ للمحلِّ استحقاقُ ذلك، والماضى لا يستحقُّ الإعرابَ؛ فكيف يعملُ فيه العاملُ. ومثَّلَ الأزهريُّ على ذلك بعبارتىْ "مِن أينَ جئتَ؟ وإلى أينَ تذهبُ؟". فتفتَحُ "أيْنَ" مع أنَّه دخل عليه حرفُ الجرِّ؛ لأنَّ الكلمةَ مبنيَّةٌ لا تستحقُّ الإعراب(٢).

وهذا الجواب شافٍ، وقد سبقَه الأنبارىُّ بردٍّ مشابه، وإن كان أكثر تفصيلًا؛ قال: "... وذلك لأنَّ الفعلَ الماضى ما استحقَّ أن يكون معربًا بنوعٍ ما من الإعراب؛ فصارَ قيامُه مقامَ الاسْمِ بمنزلةِ عَدَمِه (هاء الضمير هنا: عائدةٌ على قيام)

---

(١) راجع: شرح ابن يعيش على المفصَّل ٧/ ١٣، ١٤. ولبيت تأبَّطَ شرًّا المذكور روايةٌ أخرى –ذكرها ابنُ يعيشَ– فيها: "ولم أكُ آئبًا"، ولا شاهد فيها؛ لأنَّ خبرَ "كان" يأتى اسمًا صريحًا بلا شذوذٍ. وقد أوْرَدَ النُّحاةُ شواهدَ أخرى على المجيء بالأصل فى خبر "كاد وأخواتها"، مثل: "لا تُكْثِرَنْ إنِّى عَسَيْتُ صائمًا"، و"عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا". راجع: المصدر نفسه ٧/ ١١٩. وقد ذكر ابنُ يعيشَ تخطئةَ ابْنِ الأعْرابىِّ لروايةِ "ولَمْ أكُ آئبًا"، وتصويبَه للرواية التى عليها الشاهد. وراجع كذلك: التصريح بمضمون التوضيح للأزهرىِّ ٢٧٧: ٢٧٩.

(٢) انظر: شرح الأزهرى على العوامل المائة، ص٢٨٨.

فى وجوب الرفع؛ لأنَّ الرَّفْعَ نوعٌ من الإعراب، وإذا لم يكنْ يستحقُّ أن يُعرَبَ بشيءٍ من الإعراب استحالَ أن يكونَ مرفوعًا؛ لأنَّه نوعٌ منه، بخلاف الفعل المضارع فإنَّه استحقَّ جملةَ الإعراب بالمشابَهَةِ التى بينَّاها؛ فكان قيامُه مقامَ الاسم موجبًا له الرفعَ، وصارَ هذا بمنزلة السيف فإنَّه يقطعُ فى محلٍّ يقبلُ القطعَ، ولا يقطعُ فى محلٍّ لا يقبلُ القطعَ؛ فعدمُ القطع فى محلٍّ لا يقبلُ القطعَ لا يدلُّ على أنه ليس بقاطع"(١).

هذا كلام الأنبارىِّ، وفيه جواب عن المسألة ببيانٍ أوْفَى ممَّا ذكَرَ الأزهرىُّ، وإنْ كانت الحُجَّةُ واحدةً. وفى قوله: "بالمُشابَهَةِ التى بينَّاها"، يُشيرُ الأنبارىُّ إلى ما ذكرَه فى المسألة الثالثة والسبعين –وهى السابقة على هذه المسألة– فى "القول فى علَّةِ إعراب الفعل المضارع"؛ ففيها ذكر ثلاثةَ أوجُهٍ –عند البصريِّين– أعْطَتِ المضارِعَ استحقاقًا لأنْ يكونَ مُعْرَبًا(٢)؛ فالرَّفْعُ حالةٌ من الإعرابِ خاصَّةٌ، وبيانُ علَّةِ الرَّفْعِ فرعٌ لبيانِ علَّةِ الإعرابِ عمومًا. ولعلَّ هذا هو ما جعلَ الأنبارىَّ يقدِّمُ هذه المسألةَ على تلك.

وممَّا سبَقَ تبدو قوةُ موقف البصريين، وضعف احتجاج الكوفيِّين عليهم من هذه الجهة. وهذه هى الإشكالات المتعلقة بعامل الرفع فى المضارع، من كلام الأزهرى وغيرِه من النُّحاة؛ فكلامُه جاء امتدادًا لكلام مَن سبقه من النُّحاة، مع قدر من الاختصار والتبسيط.

ومن مسائل الفنقلة المذكورةِ آنفًا يتبيَّنُ أنَّ الأزهرىَّ لا يكتفى بعرض آراء السابقين، بل إنَّه يرجِّحُ بينها، ويحتجُّ لبعضِها، ويفنِّدُ بعضَ الأقوال، مستخدمًا الأمثلة لتقريب الفكرة أحيانًا، وفى أكثر الأحيان نجدُه مائلًا لاختيارات أهل البصرة، مدافعًا عنهم.

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ٢/ ١٠٤.

(٢) للمزيد، راجع هذه المسألة فى الإنصاف للأنبارى ٢/ ١٠١، ١٠٢، وكذلك: شرح ابن يعيشَ على المفصَّل ٧/ ٦.

الخاتمة:

كان هذا بحثًا فى الفنقلةِ عند الأزهريِّ فى شرحِه على العوامل المائة للجُرْجانيِّ، وقد خلُصَ البحث لبعض الأفكار والنتائج؛ منها:

أولًا: استخدمَ الأزهريُّ أسلوبَ الفَنْقَلَةِ فى شرحِه المذكورِ بصورةٍ واسعةٍ؛ إذ تجاوزَ عددُها مائةَ فَنْقَلَةٍ؛ هذا من جهةِ الكَمِّ. وأمَّا من جهَةِ الكيف فإنَّ الأزهريَّ فى المسألة الواحدة قد يوردُ أكثرَ من فَنْقَلَةٍ، يكون السؤالُ فى الفَنْقَلَةِ التالية يحملُ إيرادًا أو استشكالًا على الجواب المذكور فى الفَنْقَلَةِ السابقة عليها.

ثانيًا: خلُصَ البحثُ إلى أنَّ أهمَّ ما ينمازُ به شرْحُ الأزهريِّ على العواملِ المائةِ هو الميْلُ إلى التعليلِ؛ فالأزهريُّ يبحثُ كثيرًا عن العِلَلِ النَّحْويَّةِ فى المسائلِ التى يذكرُها.

ثالثًا: أظهرت فنقلاتُ الأزهريِّ كثيرًا من جوانبِ الدِّقَّةِ فى مَتْنِ الجُرْجانيِّ، وأسهمت بعضها فى إظهار أمورٍ عديدةٍ فى مَتْنِ العواملِ تُشير إلى أنَّ "الجُرْجانيَّ" كانَ أقربَ إلى المِثالِ فى اختيارِه ألفاظ المتن، وفى ترتيبِه المباحث والعوامل فيه.

رابعًا: أظهرت الفنقلاتُ الطابعَ المنطقيَّ والجَدَليَّ عندَ الأزهريِّ؛ إذْ إنَّه يتمثَّلُ شخصيَّةَ القارئ الواعى الذى يطرحُ السؤالَ تلوَ السؤالِ، ثم يجيب عنها، وإن كانت هذه الفنقلات تحوى فى أكثرها مسائلَ مطروحةً فى التُّراثِ النَّحْويِّ السابقِ عليه.

خامسًا: عبَّرت بعضُ الفَنْقَلاتِ عن ميل الشارح للاستطراد وتكثيف الفوائد المبثوثة فى الشرح؛ إذ إنَّ عددًا من هذه الفنقلات جاءت لمناقشةِ مسائلَ غيرِ مصرَّحٍ بها فى المتن.

سادسًا: أظهرت بعض الفنقلات العقل الناقد للأزهرى المتمثِّل فى مذهبِه النَّحْويِّ، واختياراتِه التى جاءت فى أغلبِها موافِقَةً لمذْهَبِ البَصْرِيِّينَ.

سابعًا: تبيَّن من تحرير المسائل أنَّ الأزهريَّ فى أكثر احتجاجاتِه متمثِّل لأقوال بعض السابقين من النُّحاة، بشيء من الاختصار والتبسيط فى العبارات. وفى

بعض المسائل يختارُ من احتجاجات السابقين أقواها، ويكتفى بها عن ذكر سائر الأجوبة.

ثامنًا: كشفت الفَنْقَلاتُ عن الموسوعيَّةِ التى يتمتَّعُ بها الأزهرىُّ؛ فبالإضافة إلى مسائل النحو والتصريف، فقد وردَ فى بعضها مسائلُ فى البلاغةِ والتفسيرِ والفِقْهِ والاعتقادِ وغيرِ ذلك؛ كلُّها مصاغةٌ بأسلوبٍ جَدَلِىٍّ منطقىٍّ.

التوصيات: هذا، وللباحث ببعض التوصيات التى قد تُفيدُ الدارسين؛ منها:

أولًا: يوصى بأنْ يهتمَّ بعضِ الباحثينَ بمناقَشَةِ جميع الفَنْقَلاتِ الواردةِ فى شَرْحِ الأزهرىِّ فى دراسةٍ شاملةٍ تكونُ أكثرَ استفاضة لِمَا وردَ فيها؛ فهذه أطروحةٌ قد تصلُحُ لرسالة تُسَجَّلُ لدرجة الماجستير أو الدكتوراه.

ثانيًا: أنْ يُستفادَ من أسلوب الفنقلة فى مناهج العلوم كافَّةً والنحو خاصَّةً، وكذلك فى التعليم؛ لأنَّه يشْحَذُ الأذهانَ، ويُسهم فى إثراء المادة العلمية، ويصقلُ الملَكَةَ النَّقْدِيَّةَ لَدَى الطُّلَّابِ.

ثالثًا: أن يُولِىَ الباحثون عنايةً بشرح الأزهرى على العوامل المائة؛ لأنَّ به عددًا من الموضوعات الجديرة بالدراسة؛ أقترح منها:

١- المصطلحات النحوية والتعريفات الواردة فى هذا الشرح.

٢- مسائل اللفظ والمعنى فيه.

٣- المسائل الفقهية والاعتقادية والتفسيرية فيه، ومدى تعلُّقِها بالقواعد والاختيارات النحوية. وهذه الأفكار للتمثيلِ لا الحَصْرِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: القُرآنُ الكَرِيمُ.

ثانيًا: مصادر السُّنَّة النبوية:

- **المِنْهاجُ شرْحُ صحيحِ مُسْلِمِ بنِ الحَجَّاجِ**، للنَّوَوِيِّ "أبى زَكَرِيَّا يحيى بنِ شرف"، ج٣، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٩٢٩م.

ثالثًا، طبعات مصدر الدراسة:

- **العوامل المائة النَّحْوِيَّة فى أصولِ علمِ العربيَّــة**، لعبد القاهر الجُرْجانيِّ بشــرْحِ خالدٍ الأزهريِّ الجَرْجاويِّ، تح: البدراوى زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- **الشَّرح نفسه**، دراسة وتعليق: عادل عبد المُنعم أبــو العبَّــاس، دار الطلائــع، القاهرة، ٢٠١٦م.
- **الشرح نفسه**، تح: محمد بن حسن بن عثمــان، دار الصَّــفْوة، القــاهرة، ط٢، ٢٠٢٣م.

رابعًا، مراجع البحث:

- **ارتشافُ الضَّرَبِ مِنْ لسانِ العَرَبِ**، لأبى حَيَّانَ "محمدِ بن يوسُــفَ بــن علــى الغَرْناطيِّ"، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- **الأعلام "قاموسُ تراجمَ لأشهرِ الرجال والنســاء مــن العــرب والمُسْــتَعْرِبينَ والمُسْتَشْرِقينَ"**، للزِّرِكْلى "خيرِ الدين"، ج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- **الأمالى**، لابن الحاجب "أبى عمرو عثمان"، تح: فخر صالح سليمان قــدارة، دار الجيل بــبيروتَ ودار عَمَّار بــعَمَّانَ، ١٩٨٩م.
- **إنْباهُ الرُّواة على أَنْباهِ النُّحَاةِ**، للقِفْطِيِّ "جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف"، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢، دار الفكر العربى بالقاهرة ومؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- **الإنصافُ فى مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ والكوفِيِّين**، للأنبارىِّ "كمالِ الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد"، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، ج١، ٢، دار الطلائع، القاهرة، د.ت.
- **بُغْيَةُ الوُعَاة فى طبقات اللُّغويِّين والنُّحَاة**، للسُّيُوطىِّ "جلال الدين عبد الرحمن"، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢، عيسى البابى الحلَبى وشُرَكاه، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م.
- **التصريحُ بمضمون التوضيح**، للأزهرىِّ "خالد بن عبد الله"، تح: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **الجَنَى الدانى فى حروف المعانى**، للمُرادىِّ "الحسنِ بنِ قاسم"، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- **الدُّرُّ المَصُون فى علوم الكتاب المَكْنون**، للسَّمين الحَلَبىِّ "أحمدَ بنِ يوسُفَ"، تح: أحمد محمد الخرَّاط، ج٣، ٦، دار القَلَم، دمشق، د.ت.
- **رصْفُ المبانى فى شرح حُروفِ المعانى**، للمالَقىِّ "أحمدَ بنِ عبدِ النُّور"، تح: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلَم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.
- **شَذَراتُ الذَّهَبِ فى أخبارِ مَنْ ذهَب**، لابن العِمادِ "شهاب الدين أبى الفلاح عبد الحىِّ بن أحمد الحنبلى الدِّمشقى"، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ج١٠، دار ابن كَثير، دمشق وبيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- **شرْحُ التسهيل**، لابن مالكٍ "جمال الدين محمد بن عبد الله الطائىِّ الجَيَّانى"، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون، ج١، دارُ هَجَرَ، ط١، ١٩٩٠م.
- **شرْحُ المفصَّلِ**، لابن يعيشَ "موفَّق الدين يعيش بن على"، الأجزاء "١، ٧، ٨، ٩"، إدارة الطباعة المنيريَّةِ، القاهرة، د.ت.
- **الضَّوْءُ اللامع لأهل القرن التاسع**، للسَّخَاوىِّ "شمس الدين محمد بن عبد الرحمن"، ، ج٣، دار الجيل، بيروت، د.ت.

- **طبقاتُ الشافعيَّةِ الكُبْرَى**، للتاجِ السُّبْكِيِّ "تاج الدين أبى نصر عبد الوهاب بن على"، ج٥، تح: محمود محمد الطناحى وعبد الفتاح محمد الحلو، عيسى البابى الحلَبى وشُركاه، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م.
- **الكتابُ**، لسِيبَوَيْهِ "أبى بِشْرٍ عمرو بن عُثْمانَ بنِ قَنْبَر"، تح: عبد السلام محمد هارون، ج١، ٣، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- **كشْفُ الظُّنون عن أَسَامى الكتُبِ والفنون**، لحاجى خليفة "مصطفى بن عبد الله"، ج٢، دار إحياء التراث العربى، بيروت، د.ت.
- **اللاماتُ**، للزَّجَّاجيِّ "أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق"، تح: مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
- **لسانُ العَرَبِ**، لابن منظور "محمد بن المكرَّم الأنصارىِّ"، تح: عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلى، الأجزاء ١، ٤، ٥، ٦، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- **مُعْجَمُ البُلْدان**، للحَمَوِيِّ "شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله"، ج٢، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.
- **مُعْجَمُ مَقاييسِ اللُّغَةِ**، لابْنِ فارسٍ "أبى الحُسَيْنِ أحمدَ بنِ فارسِ بنِ زكريَّا"، تح: عبد السلام محمد هارون، ج١، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- **مُغْنى اللبيب عن كُتُبِ الأعاريب**، لابن هشام "عبدِ الله بنِ يوسُفَ الأنصارىِّ"، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، الأجزاء "١، ٢، ٣، ٤، ٥"، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **منهجُ السالكِ إلى ألفيَّةِ ابْنِ مالكٍ**، للأشْمونىِّ "نورِ الدينِ أبى الحسَنِ على"، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، ج١، دار الكتاب العربى، بيروت، ط١، ١٩٥٥م.

خامساً، الرسائلُ العلميَّة:

- **الفَنْقَلَةُ فى كتابِ سِيبَوَيْهِ**، لأحمد على يحياوى، رسالة ماجستير، كلية التربيـــة، الجامعة المُسْتَنْصِرِيَّة، جمهورية العراق، ٢٠١٧م.

سادساً، المراجع المترجمة:

-**تاريخُ الأدب العربى**، لــكارل بروكلمان، تر: رمضان عبــد التــواب، ج٥، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت.

سابعاً: الأبحاث المنشورة:

- **أسلوبُ الفَنْقَلَةِ عند الزَّمَخْشَرِىِّ فى تفسيرِه، وبيان خصائصِه وفوائــدِه**، لعبــد العزيز جودى، مركز تفسير للدراسات القرآنية، د.ت.
- "**شرح العوامل المائة للجُرْجانىِّ**"، للسَّعْد التَّفْتازانى "مسعودِ بن عُمَرَ"، تح: السعيد سليمان السعيد مطر، فى بحث منشور بحوليَّة كليَّةِ اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف "فرع الزقازيق"، ع٣٩، ٢٠١٩م.
- "**الفَنْقَلَةُ" فى تفسير الطاهر بن عاشور لسورة البقرة؛ جمعًا ودراسةً**، لــــنِزار بِلعيد، بحث منشور بمجلَّةِ النور الدولية للقــرآن والحــديث، عــدد ، نــوفمبر ٢٠٢٤م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٥٧٦
٢-	Abstract	١٥٧٧
٣-	مقدِّمة	١٥٧٨
٤-	التمهيد	١٥٨٠
٥-	المطلب الأول "التعريف بالمؤلِّفَيْنِ والمؤلَّفَيْنِ":	١٥٨٠
٦-	المطلب الثانى "التعريف بالفنقلة وبالعامل الإعرابى":	١٥٨٣
٧-	المبحث الأول: بعض فنقلات الأزهرىِّ حول ألفاظ متن العوامل المائة وترتيب مباحثه.	١٥٨٦
٨-	المطلب الأول نماذجُ من الفنقلات التى جاءت تعليلًا لألفاظ المَتْن:	١٥٨٦
٩-	المطلب الثانى بعضُ الفنقلات التى جاءت لتعليل ترتيب المباحث فى المتن:	١٥٩٢
١٠-	المبحث الثانى: بعض فنقلات الأزهرىِّ فى المسائل التى ذكرها فى شرحه على متن العوامل المائة.	١٥٩٧
١١-	المبحث الثالث: اختيارات خالد الأزهرى وفكره النَّحْوى فى الفَنْقَلات.	١٦٠٤
١٢-	الخاتمة:	١٦١٨
١٣-	قائمة المصادر والمراجع:	١٦٢٠
١٤-	فهرس الموضوعات	١٦٢٤